

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٧٣

الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث/السيدة كوردوبا سوريا	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إثيوبيا	السيد وولديغيريما
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد سيباكو ريبالا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

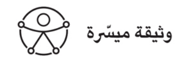
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1832498 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من الأردن وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية ومصر والمملكة العربية السعودية وتركيا.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): عندما قدمتُ إحاطة إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي (انظر S/PV.8345)، قلتُ إننا نقترب من لحظة الحقيقة في الجهود الرامية إلى اجتماع لجنة دستورية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها بتيسير من الأمم المتحدة، والتي تمثل حالياً البند الأبرز فيما يتعلّق بالكيفية التي يجب علينا بها تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكل البنود الأخرى ما زالت مطروحة ولكن هذا البند لا يزال الأهم في الوقت الراهن. إن إنشاء لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية قد يكون حجر الزاوية في عملية سياسية جامعة للسوريين، تنفيذاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو القرار الوحيد الذي في حوزتنا.

وقد تشاورتُ أمس مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش مطولاً وتلقيت منه تعليمات واضحة جداً بشأن تسريع الجهود لعقد لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية، وهذا هو الشكل الوحيد للجنة التي ستكون الأمم المتحدة – وأعني بذلك الأمانة العامة – مستعدة لعقدها والشكل الوحيد الذي ترغب في أن ترتبط به. وسأعود إلى هذه التعليمات في وقت لاحق. ولكن، فلنتكلم بدقة أكبر بشأن ما وصلنا إليه.

كما أبلغت المجلس في الشهر الماضي، فإن بعض الأمور واضحة تماماً. إن القائمتين اللتين تحوي كل منهما ٥٠ اسماً لعقد لجنة دستورية والمقدمتين من الحكومة والمعارضة ليستا موضع شك، ولكن لا تزال هناك أسئلة تُطرح، لا سيما من جانب الحكومة السورية، بشأن تشكيل القائمة الثالثة الوسطى التي تحوي ٥٠ اسماً. وأودّ أن أشير إلى الطريقة التي توصلنا بها إلى القائمة الوسطى الثالثة، المطروحة الآن على الطاولة والتي نُقّحت أكثر من مرة وتم تحديثها في قائمة جديدة.

لقد أشار البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري، المعقود في سوتشي، إلى ضرورة إدراج ''سوريين من الخبراء ومن المجتمع المدني والمستقلين وشيوخ العشائر والنساء''، مع كفالة ''تمثيل ملائم للمكونات العرقية والدينية السورية''. وأوضح البيان الختامي لسوتشي أن الاختيار النهائي سيجري عن طريق عملية جنيف ومن خلال التيسير الذي يقدمه المبعوث الخاص.

وفي الحقيقة، فهو يذهب إلى أبعد من ذلك. لقد طلب الأمين العام مني أن أذكّر المجلس بأنه، بالإضافة إلى أحكام بيان سوتشي الختامي نفسه، تم التوصل إلى تفاهم صريح بين الأمم المتحدة والاتحاد الروسي خلال المشاورات التي جرت في فيينا قبيل حضور الأمم المتحدة لاجتماع سوتشي. وكان التفاهم يقضي بأن أكون أنا، بصفتي المبعوث الخاص، حراً، ليس في الانتقاء من الأسماء المنبثقة عن سوتشي وحسب، ولكن أيضاً في إضافة أسماء أخرى بما في ذلك، عند الاقتضاء، من السوريين الذين لم يحضروا الاجتماع الذي عقد في سوتشي، من أجل تشكيل قائمة متوازنة وذات مصداقية. وأود أن أُذكر بأن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يُفوّض الأمم المتحدة، على أي حال، لعقد

اجتماعات للأطراف في العملية السياسية ويلقي على عاتق محادثات جنيف مهمة تحديد جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد.

وينبغي ألا يكون هناك شك في أن القائمة الوسطى الثالثة قد وضعتها الأمم المتحدة بعناية فائقة. وتلقينا إسهامات من الكثيرين، واستمعنا إليهم، بمن فيهم الجهات الضامنة وغيرهم. وعلاوة على ذلك، فقد قمنا بواجبنا بعناية. وبحثنا عن خبراء سوريين محايدين وموثوق بهم، بمن فيهم الأشخاص الذين كان لهم دور في عملية وضع الدستور السابق ويمكن لهم إقامة الجسور بين الجانبين والبناء عليها والذين يمكن للجانبين أن يعملا معهم بصورة بناءة. ونتطلع إلى ممثلي المجتمع المدني والمستقلين وغيرهم ممن يحظون بالاحترام من السوريين ذوي المكانة – وهم الأفراد الذين، كما هو الحال في أي عملية دستورية أخرى، يمكن أن ما يمثلوا بطريقة ما السوريين الكثيرين الذين ليس لديهم انتماءات سياسية ولكنهم مع ذلك يستحقون الإسهام في صنع مستقبلهم. وبطبيعة الحال، نحن نعلم أن جميع السوريين، مثلنا جميعاً، لهم رأي أو ميل سياسي، وهذا أمر طبيعي تماماً. ولكننا سعينا إلى تحقيق توازن عادل بين مختلف الانتماءات السياسية بحيث لا يمكن لجانب بعينه السيطرة على اللجنة. وهذا جزء رئيسي مما نعتبره مصداقية وشرعية القائمة. وقد كفلنا التمثيل الكافي لمختلف الخلفيات العرقية والدينية والإقليمية، فضلاً عن التوازن بين الأشخاص الذين يعيشون داخل سورية وملايين السوريين الذين يعيشون، حالياً، خارج البلد بسبب النزاع.

أخيراً، وبدعم كامل من الأمين العام وكجزء من التزامنا بالإعمال الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، أصررنا على أن لا تقل نسبة النساء في اللجنة الدستورية عن ٣٠ في المائة.

وهذا يعني إدراج العديد من النساء المؤهلات والخبيرات من جميع الخلفيات في القائمة الثالثة الوسطى، والواقع أن نصف أعضاء القائمة المقترحة تقريبا من النساء. وهذا ما استرشدت به جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تيسير القائمة وتنقيحها لوضع قائمة جديدة، على نحو تم القيام به بالفعل. كما قمت بعناية بتيسير وضعها وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والبيان الختامي الصادر عن مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي. وكلاهما ينص على أنه ينبغي لي – على أساس منطقي – أن أقوم بإعداد بعض الجوانب الأساسية للعملية والنظام الداخلي الذي من شأنه أن يمكن اللجنة الدستورية من أداء وظائفها.

ومن بين القوائم الثلاث للحكومة والمعارضة والقائمة الثالثة الوسطى، سيكون من الممكن تحديد مجموعة أصغر، تتألف من ١٥ عضوا لكل منها، لتشكيل هيئة لصياغة اللجنة الدستورية. ويمكن تكليف اللجنة بصياغة مسودة الإصلاح الدستوري وعرضه على استفتاء عام، كمساهمة في التوصل إلى تسوية سياسية في سورية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى وجود هيكل سياسي جديد وإنفاذ البيان الختامي لسوتشي الصادر في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وفي سياق عملية جنيف لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يمكن أن يهدف هذا الإصلاح الدستوري إلى أن يجسد في الدستور والممارسات الدستورية السورية نص وروح المبادئ الإثنى عشر الموضوعة في جنيف باستفاضة وبالكثير من العمل الشاق، التي أقرت في سوتشي، وعرض رؤية الشعب السوري لمستقبل يمكن أن يتشاطره الجميع.

ويمكن أن تعمل اللجنة الدستورية في جنيف برئاسة سورية محايدة مقبولة لدى جميع العناصر، بدعم مما تقوم به الأمم المتحدة من تيسير وبالترتيبات المناسبة لاتخاذ القرار. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تكون هذه الترتيبات متسقة مع احترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وينبغي لما تقوم به الأمم المتحدة من تيسير أن يتيح للسوريين أنفسهم العمل مع بعضهم البعض وبصورة مستقلة وديمقراطية لتحديد مستقبلهم بكرامة. ومن الواضح أن الأطراف الرئيسية هي الأطراف السورية، ولكن وبالمثل، ما زالت هناك آفاق لوجود لجنة دستورية

فعالة تعتمد أيضا على دعم قوي من البلدان الرئيسية. وسنقوم بإشراكها بصورة أكبر في الأسابيع المقبلة.

وأود أن أبدأ بالحكومة السورية. لقد اجتمع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المعلم مع الأمين العام خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، وهو اجتماع حضرته أيضا. وفي هذا الاجتماع، أعرب وزير الخارجية عن شكوك قوية إزاء البيان الختامي لمؤتمر سوتشي ونتائجه، مما يشير إلى أن الحكومة كان لديها فهم مختلف تماما لهذه المسائل. ودعا إلى إجراء إعادة تقييم أساسي للعمل الذي أنجز حتى الآن بشأن القائمة الثالثة الوسطى والنظام الداخلي، فضلا عن دور الميسر الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ومن جانبه، أكد الأمين العام مجددا على بيان مؤتمر سوتشي ونتائجه، فضلا عن ولاية مجلس الأمن، واقترح أن أقوم بشرح العمل الذي أنجز في هذا الشأن بمزيد من التفصيل. وناشد وزير الخارجية أن يكفل أن تعمل الحكومة بشراكة مع الأمم المتحدة.

ومن جانبهما، شككت دولتان من الدول الضامنة لمسار أستانا – روسيا وإيران – إلى حد كبير في القائمة الثالثة الوسطى، مما يشير إلى أنها لا تفي بمتطلبات الحكومة، على الرغم من المشاورات الموسعة والتفاهم الذي تم التوصل إليه في سوتشي. وفي الوقت نفسه، فقد أشارتا إلى أنهما تواصلان العمل مع الحكومة السورية بشأن هذه المسألة، وفي الواقع، بينما نتكلم، سيزور مسؤولون روسيون كبار دمشق في الأيام القليلة المقبلة. وقد أشارت تركيا مؤخرا – التي شعرت في البداية أنه يمكن أن تستفيد قائمتنا من المراجعة – إلى فهمها الكامل لمنطق القائمة الثالثة وتكوينها.

ومن جانبها، أكدت الهيئة العليا للمفاوضات السورية – وهو الاسم الذي نطلقه على المعارضة – للأمين العام أثناء المناقشة العامة استعدادها للمضي قدما على أساس المجموعة الواسعة المطروحة على الطاولة. واجتمعت المعارضة في بداية هذا الأسبوع في الرياض، ومعظم المرشحين لعضوية اللجنة الدستورية يجلسون معا الآن في مشاورات داخلية من أجل التحضير لعملهم. وقد حث فريق البلدان المصغر – الأردن، وألمانيا، وفرنسا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية – الأمم المتحدة على أن تدعو لعقد اجتماع للجنة دستورية دون تأخير. وقد وردت رسائل مماثلة خلال الأيام القليلة الماضية من عدد كبير من وزراء الخارجية الأوروبيين والعرب الذين التقيت بهم خلال المناقشة العامة.

وأود أن أبلغ مجلس الأمن بأن الحكومة السورية قد دعتني إلى زيارة دمشق في الأسبوع القادم في إطار متابعة الاجتماع الذي عُقد مع الأمين العام خلال المناقشة العامة. وأعتزم التواصل معهم بشأن العمل الذي تم الاضطلاع به فيما يتعلق باللجنة الدستورية. وإذا رغب المجلس في ذلك، سأكون بالطبع مستعدا لتقديم تقرير إليه بهذا الشأن بعد الزيارة بشأن ما إذا كانت تلك المشاورات المباشرة قد أسفرت عن الموافقة على قائمة ثالثة ذات مصداقية وشاملة للجميع والاتفاق عليها، كما كنا نأمل.

كما أعتزم، قبل نهاية هذا الشهر، دعوة الدول الضامنة لمسار أستانا للتشاور معي في جنيف وكذلك مشاركة الفريق المصغر. وفي رأيي، أن هذا من شأنه أن يمثل فرصتنا الأخيرة لوضع اللمسات الأخيرة على الأعمال التحضيرية لعقد لجنة دستورية. ومن ثم، آمل أن نكون في وضع يمكننا من توجيه دعوات لعقد اللجنة، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر إذا أمكن. ولا يمكنني تقديم أي ضمانات بشأن ما إذا كان هذا الأمر ممكنا، لكن ما أعرفه بعد تسعة أشهر من الأعمال التحضيرية هو أنه من المهم إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية، وأنني أود، بغض النظر عما يحدث، أن أعود وأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن موقفنا.

وأود أن أذكرنا جميعا أنه إن لم تتخذ خطوات نحو تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة، فإن عمل اللجنة الدستورية لن يكون في نهاية المطاف إلى عملاً مجديا على نحو كبير. ونحن جميعا نعلم ذلك. ولكن الأشياء الأهم أولى. وعلى جبهة اللجنة الدستورية، على الرغم من أفضل الجهود التي نبذلها بشأن الخطوات المتخذة نحو تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة، لم نشهد سوى عددا قليلا للغاية من النتائج الملموسة خلال عام ٢٠١٨. ويحدوني الأمل في أن نرى المزيد في الأشهر المقبلة. فعلى سبيل المثال، اجتمع الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وكذلك تحديد الأشخاص المفقودين مرة أخرى في الأسبوع الماضي في طهران. ولا نزال نحثه على التوصل إلى أول نتائجه الملموسة، حيث إن العديد من الناس في سورية ينتظرونها.

فلننظر الآن إلى الصورة الكبيرة للحظة قبل أن نعود إلى اللجنة الدستورية. لقد تجنبنا وقوع كارثة حتى الآن في إدلب ويبدو أن مذكرة التفاهم الروسية التركية قيد التنفيذ. وقد اتخذت خطوات كبيرة في هزيمة الإرهاب وينبغي أن يظل ذلك أولوية. وقد تم محو القاعدة الإقليمية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى حد كبير، وإن كانت لا تزال خطيرة. وفي الوقت الراهن، فإن خارطة الأمر الواقع في سورية اليوم مستقرة نسبيا، ولكن يجب ألا تصبح تقسيما سهلا بحكم الواقع أو مسرحا لمواجهات دولية جديدة.

وبالتالي، يجب أن يكون هناك مسار سياسي للمضي قدما. وقد قال الرئيس بوتين والرئيس أردوغان إن اتفاق إدلب يتيح فرصة لإنشاء اللجنة الدستورية وللمضي قدما بالعملية السياسية. وسيستضيف الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، مؤتمر بروكسل الثالث في آذار/مارس ٢٠١٩، ونعلم أن قراراته ستعتمد على وجود عملية سياسية ذات مصداقية. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بكل ما في وسعها – بل وأكثر من ذلك – من أجل إيجاد طريقة لعقد لجنة دستورية موثوقة ومتوازنة. ونحن على استعداد للقيام بالمزيد، وبخطى أسرع، خلال الأشهر المقبلة، مع الاستفادة منفرصة إدلب السانحة. ومع ذلك، نحن لسنا على استعداد لعقد لجنة لا تتسم بالمصداقية والتوازن.

وفي ذلك الصدد، وبعد التشاور مع الأمين العام، دعوني أقدم للمجلس أيضا معلومات أولية إن جاز لي. سأغادر شخصيا منصبي في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر. وقد شرفت بالعمل لمدة أربع سنوات وأربعة أشهر بصفتي مبعوثا خاصا. وما فتئت منذ فترة أناقش مع الأمين العام رغبتي في التنحي عن منصبي لأسباب شخصية محضة. وأعرب عن تقديري العميق لدعمه المستمر ومشورته الحكيمة فيما يتعلق بهذه المسألة، ولكني بالتأكيد لن أودعكم اليوم أو أشاطركم بعض الأفكار. إن شهرا واحدا قد يعادل قرنا كاملا في السياسية. وسنواصل الانخراط في عمل مكثف للغاية وآمل أن يكون مثمرا في الشهر المقبل. ولن أتخلى عن مهامي حتى الساعة الأخيرة من آخر يوم من ولايتي. وفي الواقع، قد كلفني الأمين العام باغتنام الشهر الأخير من خدمتي للتحقق بنشاط مما إذا كانت الأمم المتحدة قادرة بالفعل على تشكيل لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية وإبلا غ مجلس الأمن بذلك. وأعتزم القيام بذلك بوضوح وصراحة وأنا أعول على دعم مجلس الأمن وجميع النظراء السوريين في القيام بذلك.

وأود أن أوجز خلاصة رسالتي الطويلة.

أولا، تتيح مذكرة التفاهم المتعلقة بإدلب فرصة فريدة لإطلاق لجنة دستورية ذات مصداقية وشاملة للجميع. وعلينا أن نغتنمها. وذلك كان ولا يزال هدفنا. وتقييمنا هو أنه إن توفرت الإرادة السياسية، ما من سبب يحول دون عقد اللجنة الدستورية في تشرين الثاني/نوفمبر – أي بعد مضي ١٠ أشهر على صدور إعلان سوتشي. وثانيا، إن السبب الرئيسي للتأخير في عقد أول جلسة للجنة دستورية تتمتع بالمصداقية والشمول في جنيف ينطوي على الصعوبات التي تجدها الحكومة في قبول القائمة الثالثة الحالية من المشاركين التي أعدتها الأمم المتحدة

وفقا لإعلان سوتشي والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وثالثا، أعتزم مناقشة تلك المسألة العالقة خلال زيارتي المقبلة إلى دمشق وسأقدم تقارير إلى الأمين العام ومجلس الأمن بعد ذلك عن النتائج. ورابعا، بما أن خطتي الشخصية، بالتشاور مع الأمين العام، كانت إنهاء مهمتي لأسباب شخصية محضة في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر – أي بعد أربع سنوات وأربعة أشهر على بدايتها – فإنني أعتزم وفقا لتعليمات الأمين العام تكريس هذا الشهر الأخير الحاسم الأهمية للتحقق بنشاط وبشكل نهائي من إمكانية إطلاق أعمال لجنة دستورية شاملة للجميع وذات مصداقية فضلا عن تنفيذ إعلان سوتشي.

ولذلك، سأقدم في تشرين الثاني/نوفمبر إلى الأمين العام ومجلس الأمن تقريرا عن حالة تنفيذ اللجنة الدستورية بغية تمكين الأمين العام ومجلس الأمن من استخلاص استنتاجاتهما حتى يتمكن خلفي من بدء مهمته أو مهمتها بصفحة نظيفة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة.

أرجو من أعضاء مجلس الأمن والحضور في القاعة أن نتذكر إغلاق الهواتف الخلوية والتكرم بالتركيز على من يتكلمون.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وعلى ما قام به من عمل شاق للإعداد لإحراز تقدم سياسي في سورية. إن مجلس الأمن أمامه اليوم أمر نادر للغاية – فرصة قصيرة لتعزيز التوصل إلى حل سياسي في سورية. وينبغي لنا اغتنامها. ولن يغفر لنا التاريخ إن أخفقنا في القيام بذلك.

لقد سعت الولايات المتحدة لاغتنام كل فرصة لمنع نظام الأسد وحلفائه الروس والإيرانيين من وضع نهاية عسكرية للنزاع في سورية. ولطالما دعونا إلى تشكيل لجنة دستورية ذات مصداقية وشاملة للجميع، تبدأ العمل الأساسي لصياغة دستور سوري جديد. وستضع تلك اللجنة الأساس لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية تحت إشراف الأمم المتحدة، تسمح بمشاركة جميع السوريين المؤهلين، بمن فيهم الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من بلدهم خلال هذا النزاع. وعملت الولايات المتحدة طويلا وبجد لإحراز هذا التقدم في سورية، كما فعل آخرون في مجلس الأمن. بيد أن الولايات المتحدة لم تدعم دوما الاقتراح الذي قدمته روسيا في كانون الثاني/يناير بتشكيل تلك اللجنة. لقد كانت لدينا مخاوف من أن تلك المبادرة من شأنها تقويض عملية جنيف. وكانت لدينا شواغل حيال حسن نية روسيا. وكانت لدينا شكوك حول ما إن كانت روسيا ستدعم عملية انتقال سياسي في سورية وما إذا كانت اللجنة الدستورية المقترحة تمثل سبيلا لأن ترسخ روسيا نفوذها على سورية لا كي تمهد السبيل نحو السلام، لأن الأسد وروسيا وإيران هم بصراحة أكبر المستفيدين من فرض نهاية عسكرية للحرب السورية. وقد أُنشئت مناطق للتهدئة ولكن روسيا ونظام الأسد تجاهلاها. وجرى مقاومة المساءلة. وسوّيت قرى بالأرض. ومُنع وصول المساعدات الإنسانية. واستُخدمت أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، نعم كانت لدينا شواغل.

وخلال الأشهر الثمانية التي مرت على صدور الإعلان، تشاورت الولايات المتحدة مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. وشعرنا بأنه إذا كانت هناك أي فرصة للمضي قدما نحو إيجاد حل سياسي، ينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا لاغتنامها. واليوم، هناك توافق في الآراء في مجلس الأمن على أنه يجب إطلاق أعمال اللجنة الدستورية في جنيف على الفور تحت إشراف المبعوث الخاص للأمم المتحدة، الذي يود أن يفعل ذلك. وننضم إلى هذا التوافق في الآراء. وشركاؤنا في المجموعة المصغرة المعنية بسورية قد أيدوا أيضا تلك الفكرة. ويدعم الأردن

وألمانيا وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إنشاء تلك المجموعة لرسم المستقبل السياسي لسورية من دون تأخير، ولكن يبدو أن شواغلنا قد يكون لها ما يبررها. إذ نرى أن نظام الأسد يستخدم نفس أساليب المماطلة التي عرقلت العملية السياسية في سورية لسنوات.

لقد عمل المبعوث الخاص جاهدا لإعداد قائمة متنوعة وذات مصداقية من السوريين للعمل في اللجنة الدستورية. والمرشحون يمثلون كافة شرائح المجتمع السوري. وكثيرون منهم خبراء في القانون وفي عملية صياغة دستور جديد، وفي الشهر الماضي أعلنت تركيا وروسيا اتفاقا من حيث المبدأ على قوائم الأعضاء المحتملين في اللجنة، ولكن نظام الأسد يعترض الآن على تلك القوائم. وهم يريدون الآن حق النقض لرفض عملية الأمم المتحدة. وفي اللحظة الأخيرة، دعوا المبعوث الخاص إلى زيارة دمشق في الأسبوع القادم لإجراء مشاورات جديدة بعد أشهر من رفض الانخراط. ونرحب باقتراح المبعوث الخاص دي ميستورا تقديم إحاطة إلى المجلس بشأن رحلته إلى دمشق في أقرب وقت ممكن، ونأمل أن تعقد هذه الجلسة لتقديم الإحاطة قبل نهاية هذا الشهر.

وأبلغ الممثل السوري لدى الأمم المتحدة المجلس بأن دمشق ترفض إعلان سوتشي الروسي ذاته الذي أطلق عملية اللجنة الدستورية. ورفضت سورية المبادرة الدبلوماسية الروسية. دعونا إذن توضيح ما ينوي الأسد القيام به. إن ذلك ليس مسعى دبلوماسية أخير. بل إنه محاولة واضحة أخرى لتعطيل جهود الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى توافق سياسي في الآراء وحل سياسي. ولا يمكن أن يكون هناك سوى غرضين لأساليب المماطلة تلك، وكلاهما لا ينم عن دوافع جيدة لدى الأسد وأصدقائه الروس. فإما أنهم يحاولون تشكيل لجنة غير متوازنة، تُصدق على نحو صوري على مواقف النظام، أو أنهم يحاولون قطع الطريق على العمل الحيوي الذي يمكن أن تقوم به اللجنة، وهو عمل بالغ الأهمية لإقامة حكم ذاتي للشعب السوري. فلنتذكر ما هو على المحك إن أخر النظام السوري والاتحاد الروسي إنشاء اللجنة. فلن يُحرز أي تقدم بشأن صياغة الدستور السوري ولا أي تقدم نحو إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، ولا أي تقدم بشأن التوصل إلى حل سياسي. ويمكن أن تتبدد لحظة الهدوء والفرصة هذه والتي تتيح الوقت والمجال لإحراز تقدم سياسي.

ولا توافق الولايات المتحدة على الرأي القائل بأن إطلاق أعمال اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر أمر متعجل أو سابق لأوانه. بل على العكس من ذلك تماما، إن التأخير قد يؤدي إلى كارثة. فلدينا قوائم المشاركين. ولدى مجلس الأمن خريطة الطريق لتحقيق التسوية السياسية منذ أن اتخذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في عام ٢٠١٥. ويتمتع المبعوث الخاص بكل الصلاحيات لإطلاق أعمال اللجنة وهو يخبرنا بأنه على استعداد للقيام بذلك. ومن ثم، نعتقد أنه يجب أن يقوم بذلك. وينبغي للمبعوث الخاص دي ميستورا تحديد موعد الاجتماع الأول للجنة وتوجيه الدعوات والمضي قدما في المحادثات ويجب عليه القيام بذلك من دون تأخير. وبالرغم من أن البعض في هذه القاعة قد لا يتعجلون في المضي قدما في العملية السياسية، فإن هناك ستة ملايين من اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم دون إحراز تقدم في عملية القرار ٢٢٥٤. واللجنة الدستورية ليست سوى خطوة مبكرة جدا في ذلك الاتجاه.

هناك ٣ ملايين من المدنيين السوريين في إدلب مصيرهم غير مؤكد في مرحلة حرجة. إن الطائرات السورية والروسية رابضة على الأرض الآن. وأزيلت الأسلحة الثقيلة من المنطقة المجردة من السلاح التركية الروسية، في الوقت الراهن. لقد أتاح لنا وقف إطلاق النار في إدلب نافذة لفرصة، ولكنها نافذة يمكن أن تغلق في أي لحظة.

ونذكر المجلس بأن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي اعتمد دون معارضة في هذه القاعة، يدعم صراحة تعزيز وقف إطلاق النار على نطاق الدولة لمواكبة الخطوات الأولية نحو الانتقال السياسي وتعزيزها. إنَّ الولايات المتحدة كانت واضحة. فأي تصعيد عسكري في إدلب أو خارجها لا يزال غير مقبول ومن شأنه أن يهدد بشكل خطير الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي لهذه الأزمة. لقد أُسكت الشعب السوري لفترة طويلة جدا. ولدينا فرصة فريدة للتوصل إلى حل سياسي لواحدة من أكثر الحروب دموية وتدميرا في حياتنا. إن لحظة الفرصة هذه لن تطول، استنادا إلى كل ما شهدناها في سورية على مدى السنوات الماضية. وأحث زملائي على مقاومة المزيد من التأخير، واغتنام هذه الفرصة التاريخية.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والتزامه المثالي. وأود أيضا أن أثني على العمل الاستثنائي للمبعوث الخاص، وأؤكد له مجددا دعم فرنسا التام والكامل في الشهر الحاسم المقبل.

كل منا يدرك جيدا أن سورية في مفترق الطرق. فهي يمكن أن تهوي إلى تصعيد عسكري في إدلب، الأمر الذي سيفتح واحدا من أحلك الفصول في المأساة السورية، أو تأخذ مسار الزخم السياسي الشاق صوب التوصل إلى تسوية للنزاع. ونحن مقتنعون بأن اليوم، وربما للمرة الأولى منذ سبع سنوات، هناك فرصة ضئيلة في هذا الصدد، ومسؤوليتنا الجماعية هي أن نغتنمها. واليوم ترد كل من أحلك السيناريوهات والإمكانيات الواعدة كاحتمالات؛ ويعتمد الاختيار إلى حد كبير، علينا وعلى قدرة المجلس على الاتحاد حول خيار السلام – وتلك خطوة في متناول أيدينا اليوم على الرغم من الصعوبات الجمة التي نعرفها جميعا. وفي هذا السياق، يمكن بل ينبغي أن يكون إنشاء لجنة دستورية نقطة الانعطاف التي نسعى إليها – أي المرحلة الأولى من دينامية سياسية حقيقية. ولذا فإن أولويتنا اليوم تتمثل في إنشاء تلك اللجنة في أقرب وقت ممكن.

لقد قدم لنا ستافان دي ميستورا للتو صورة مختلطة – من باب التلطيف للأمور – عن التقدم المحرز في الساحة السياسية. فبعد مرور عشرة أشهر على الإعلان عن إنشاء اللجنة الدستورية خلال مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي في كانون الثاني/يناير، لم يجتمع بعد هذا المحفل. فلنقُل ما هو الأمر؛ إن هذا الجمود يرتبط ارتباطا مباشرا بالعرقلة التي يمارسها النظام السوري، والتي تنبئنا في نهاية المطاف بأنه لا يرغب في المشاركة في الجهود الدبلوماسية الجارية، بينما لا يستطيع حلفاؤه إقناعه بوضع حد لتعنته، أو لا يرغبون في ذلك. لقد أُرسلت قوائم من المعارضة ومن النظام إلى الأمم المتحدة قبل عدة أشهر، ولكن الإعاقة المنهجية من قبل النظام وحلفائه بشأن تشكيل الثلث الثالث للجنة شل تلك الجهود. وأذكر المجلس بأن مؤتمر سوتشي منح ولاية للمبعوث الخاص بشأن تشكيل تلك اللجنة. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن ندعمه بحزم في جهوده وأن نطالب بوضع حد لأي عرقلة لتنفيذ خريطة الطريق التي اتفقنا عليها جميعا.

ولذلك، من الضروري أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول في أقرب وقت ممكن ضمن إطار زمني واضح من أجل وضع حد لأساليب التأخير هذه. ونحن مصممون على دعم المبعوث الخاص في اضطلاعه بعمله، ونحتاج إلى تاريخ محدد. وأود أن أبلغ المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، اتساقا مع الدور الممنوح للأمم المتحدة في هذه العملية، إن مجال المناورة اللازم للمضي قدما مفتوح أمامه تماما. هذا هو اتجاه الدعم الذي قدمه إليه علنا وزراء الفريق المصغر، على هامش الجمعية العامة. وندعو اللجنة أيضا، التي يعد شمولها أمرا رئيسيا، ألا تتيح للقواعد التشغيلية غير المتوازنة تعطيل عملها. ويجب أن يتخذ جميع السوريين، وليس النظام في دمشق فقط، القرار بشأن دستورهم.

وأخيرا، لا يمكن أن تقتصر العملية السياسية على اللجنة الدستورية وحدها. فهذه فقط الخطوة الأولى في عملية تتفق مع

القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والتي ينبغي على وجه الخصوص أن تشمل عملية انتخابية شاملة وذات مصداقية، وإنشاء بيئة آمنة ومحايدة في سورية. وسنكون مهتمين أيضا بالاستماع إلى أفكار ستافان دي ميستورا بشأن تنفيذ النظام للقانون رقم ١٠ الأمر الذي يثير قلقنا بصفة خاصة.

ثانيا، أود أن أنتقل إلى الحالة على أرض الواقع. فالاتفاق المعقود بين تركيا وروسيا أدى مؤقتا إلى تجنب احتمال حدوث كارثة إنسانية كبيرة. ومع ذلك، فإنه يتيح لسكان إدلب مهلة قصيرة فقط؛ فلا تزال هناك تحديات رئيسية. ولذا، سنواصل القيام عن كثب برصد تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع، وندعو إلى وقف إطلاق النار على المدى الطويل. ويجب علينا أيضا أن نبذل كل جهد ممكن لضمان حماية المدنيين، بما في ذلك موظفي المساعدة الإنسانية والطبية، فضلا عن كفالة وصول المساعدة الإنسانية بشكل تام وآمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء الأراضي السورية. ومن الضروري أن تظل المساعدة الإنسانية مستقلة ومحايدة ومنصفة. ويظل الهدف على المدى الطويل هو تجنب الهجوم الذي ستترتب عليه عواقب إنسانية وأمنية وخيمة متعلقة بالهجرة في سورية والمنطقة بأسرها. ويجب أن تستمر الجهود التي نبذلها لتجنب حدوث مأساة في إدلب بالتوازي مع التزامنا ببدء أعمال اللجنة الدستورية، وفي نهاية المطاف، الشروع في عملية سياسية. كل الأمور مرتبطة ببعضها البعض. إنها مسألة كسر دائرة العنف في سورية، وأخيرا إيجاد مجال لعملية سياسية حقيقية.

وفي هذا السياق، ماذا يمكننا أن نفعل في الأسابيع المقبلة من أجل دعم وساطة الأمم المتحدة؟ تدعو فرنسا بقوة مع شركائها من الفريق المصغر إلى عقد اجتماع في أقرب وقت ممكن للجنة دستورية شاملة وذات مصداقية للبدء في صياغة دستور جديد. تلك هي خارطة الطريق التي وضعناها من أجل إرساء الأسس لإجراء انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لمشاركة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، تحت إشراف الأمم المتحدة، في بيئة آمنة ومحايدة تحمي حقوق السوريين وتقدم لهم ضمانات ملموسة، مع منع النظام من جعل العملية عديمة الجدوى. ولن ندخر جهدا في المضي قدما بشأن تلك الأولويات، التي يجب أن توحدنا جميعا. وسيواصل الفريق المصغر تقديم الدعم الكامل للمبعوث الخاص في هذا الصدد، وأرحب بمشاركته اليوم.

دعونا لا نغلق نافذة الفرصة الضيقة التي فُتحت من أجل تشكيل اللجنة الدستورية، الأمر الذي يتيح الأمل في بدء عملية سياسية تهدف إلى حل الأزمة السورية. فإذا لم تثبت هذه الجهود جدواها، سنعود إلى المربع الأول، وستذهب أدراج الرياح جميعا الجهود الدبلوماسية التي استغرقت ١٠ أشهر - بما فيها تلك الجهود التي بذلتها الدول الضامنة لمسار أستانا.

إن عملية الخروج من الأزمة، بعودة اللاجئين وإعادة إعمار اللتين يجب أن تقترنا بها، ستتم عرقلتها على المدى الطويل حتى قبل أن تبدأ. ولذلك، حان الوقت لاستخدام الأسابيع القليلة القادمة لضمان عقد الاجتماع الأول للجنة. ونظرا لخطورة الحالة، فإن الانتظار ليس خيارا. ويجب أن يكون ذلك هو أولويتنا المشتركة التي أدعو، باسم فرنسا، جميع أعضاء المجلس إلى تأييدها على نحو متضافر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص على إحاطته الإعلامية وعلى كلما يقوم به من أعمال بمعية فريقه في الميدان. يؤسفني أنه أنه سيترك منصبه، ولئن كنت أدرك الأسباب. سأعود إلى ذلك إذا جاز لي، غير أن المجلس والأمم المتحدة بأسرها مدينان له كثيرا لأنه استمر في النهوض بواحدة من أصعب المسؤوليات، التي أعتقد أن أي ممثل من ممثلي الأمين العام يمكن أن ينهض بها في أي نزاع من النزاعات. وقد قام بذلك لمدة أربع سنوات طويلة. ونشكره جزيل الشكر على ذلك. وكما قلت، سأعود إلى ذلك في وقت لاحق. واستمرت الحرب نفسها لمدة أطول من فترة

ولايته. أعتقد أنه ثالث مبعوث خاص للأمين العام إلى سورية. واستمرت الحرب سبع سنوات طويلة جدا، وهي سنوات مخيفة ومروعة جدا للشعب السوري.

سأبدأ بإدلب التي تمثل مسألة شديدة الأهمية لأن ٣ ملايين من المدنيين عرضة للخطر هناك. إننا نحيي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية بالعمل مع الروس للسيطرة على الحالة الراهنة في إدلب. وأود أن استشهد بما قاله منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يحدونا الأمل في أن يكون ذلك إرجاء لا وقفا للتنفيذ. ومع ذلك، أعتقد أن الجميع في المجلس لا يزالون يخشون ألا يستمر اتفاق إدلب. لذلك فإن نقطتي الأولى هي أنه ينبغي للمجلس فعل كل ما بوسعه لدعم المبعوث الخاص وتركيا في الحفاظ على اتفاق إدلب.

ثانيا، وكما قال السفير الفرنسي، فإن الحالة الإنسانية لا تزال عصيبة وشديدة للغاية. وقد أحرز تقدم في بعض المجالات، ولكن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق ب وصول المعونة إلى جميع من هم بحاجة إليها حقا. ولذلك، فإننا ندعو الجميع في المجلس إلى مضاعفة الجهود من أجل دعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الجهات من أجل إيصال المعونة. وندعو الحكومتين الروسية والسورية إلى كفالة تقديم على أساس الحياد والحاجة.

وكما قال المبعوث الخاص، فإن إدلب لا تمثل إمكانية إنقاذ ٣ ملايين مدني فحسب، ولكن أيضا فرصة لعملية السلام. لقد بيّن زميلاي ممثلا الولايات المتحدة وفرنسا بوضوح تام الكيفية التي يمكن بها المضي قدما. وأود أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة لما قالاه. ووصف المبعوث الخاص على وجه التحديد الكيفية التي ينبغي بها تشكيل اللجنة الدستورية، والكيفية التي يمكن أن تعمل بها ونوع المسائل التي يمكن أن تنظر فيها. ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، كان من المفترض أن تُنشأ اللجنة في غضون ستة أشهر.

وبصراحة، لا يمكننا تصديق أن الحكومة السورية لا يمكنها أن تتعاون مع ما بدأ به المبعوث الخاص. إنني أتفق مع ممثل الولايات المتحدة على أن عدم تمكن الحكومة السورية من العمل مع اللجنة الدستورية كما شُكلت ينم إما عن التشكيك في حسن النية الروسية في إبرام ذلك الاتفاق في سوتشي في المقام الأول، أو عن أن الحكومة الروسية لا تملك السلطة والنفوذ في سورية. وأعتقد أن هذين الأمرين خطيران جدا على إمكانات العملية السياسية السورية، وأنه ينبغي لنا أن نقضي بعض الوقت للتفكير في عواقب عدم إحراز أي تقدم على الإطلاق بشأن اللجنة الدستورية.

وحتى في هذه المرحلة، نود أن نناشد السلطات السورية بذل كل جهد يمكن تصوره للعمل مع الأمم المتحدة من أجل جعل اللجنة الدستورية تتماشى مع الخطوط التي وضعها المبعوث الخاص. ونحن نتفق تماما معه ومع الأمين العام على أنالأمم المتحدة لا يمكنها أن تشارك في هذه المسرحية وأن اللجنة الدستورية يجب أن تكون عملية موثوقة وتمثيلية حقا. وكما قال السفير الفرنسي، فإنها ليست الجزء الوحيد من العملية السياسية. إن العمل مع الأمم المتحدة بشأن عملية سياسية أوسع نطاقا لا يشكل تهديدا لسيادة سورية أو سلامتها الإقليمية أو وحدتها. وتبيّن خبرة المجلس طوال عقود كثيرة جدا – ولكن في الآونة الأخيرة، من البلقان إلى أفريقيا والشرق الأوسط – أنه في حال وجود نزاع يتسم بالانقسام والترويع والدمار على النحو الذي اتسم به النزاع السوري طوال السنوات السبع الماضية، هناك حاجة إلى عملية سياسية تمثيلية إذا أريد للبلد أن يكون مستقرا ومتماسكا، وقبل كل شيء، أن يندمج من جديد في المجتمع الدولي. وأفترض أن الشعب السوري يريد تلك الأشياء حقا.

ولذلك، نغتنم هذه الفرصة اليوم وندعو السلطات السورية إلى تنحية المصالح الذاتية والعمل مع الأمم المتحدة والعملية السياسية الأوسع نطاقا. نحن ندعوها إلى ضمان استمرار وصول

المساعدات الإنسانية، كما قلت في وقت سابق، ولكننا ندعوها أيضا إلى إنهاء السياسات والممارسات التي تضع العقبات أمام المشردين واللاجئين العائدين إلى ديارهم لإعادة بناء حياتهم. نحن ندعوها إلى الشروع في إحراز التقدم صوب تهيئة بيئة آمنة ومحايدة يمكن فيها لجميع المجتمعات المحلية في سورية، بغض النظر عن الدين أو الأصل الإثني، أن تزدهر وأن تكون ممثلة تمثيلا عادلا.

وانتقل إلى زيارة المبعوث الخاص إلى دمشق. ويحدوني الأمل في أن يقوم بها وهو يحظى بالدعم الكامل من المجلس لإيصال رسالة الأمين العام الواضحة والمباشرة إلى السلطات السورية. ونحن نشكره على اقتراحه العودة إلى المجلس لموافاتنا بمعلومات عن تفاصيلها. وكما قال الآخرون، من الأهمية بمكان أن نغتنم هذه الفرصة. وسيظل المبعوث الخاص دائما موضع ترحيب في المجلس في أي وقت من الأوقات، ولكنني آمل في أن يحرص على إبقاء المجلس مطلعا على آخر ما يستجد من معلومات عن كيفية سير محادثاته.

لقد ذكر المبعوث الخاص مؤتمر بروكسل. وأريد مرة أخرى أن أكون واضحة جدا: إن إعادة إدماج سورية في المجتمع الدولي والاتساق والاستقرار النابعين من عملية سياسية تمثيلية حقا ستحتاج إلى الأموال من أجل التعمير، بما في ذلك من الغرب. وهذا هو أيضا أحد الدروس المستقاة من جميع النزاعات التي تناولناها بصورة جماعية خلال العقود القليلة الماضية. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا – وأنا متأكدة أن حدث بروكسل سيعيد تأكيده – أننا لن نقدم المساعدة في مجال التعمير إلى سورية في غياب عملية سياسية ذات مصداقية تفضي إلى تسوية تعمل حقا لصالح جميع المجتمعات المحلية في سورية. والقيام بخلاف ذلك يعني أننا سنرى السنوات السبع التي تعرقل سورية تتكرر المرة تلو المرة إلى أن ننحصر في أشرس الدوامات. ويتعين على سورية التغلب على العوامل التي أدت، قبل سبع سنوات، في المقام الأول إلى النزاع الذي نواجهه الآن جميعا. ولا يمكن القيام بذلك بتجاهل المساعدة من الأمم المتحدة أو بإدارة ظهرها للمجتمع الدولي. ويحدوني الأمل في أن يتمكن الممثل السوري من نقل هذه الرسائل إلى سلطات بلده قبل زيارة المبعوث الخاص إلى دمشق.

وسوف أدخر قدرا أكبر من الإشادة بعمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى أن نحصل على أفكاره ومشورته النهائية بشأن المرحلة التالية بعد تشرين الثاني/نوفمبر.

وأرحب بكونه قال إنه سيكون صادقا ومباشرا وواضحا. ونحن نتطلع إلى ذلك.

ويحدونا الأمل في أن يقدم لنا مشورة سديدة بشأن ما يتعين عمله بعد ذلك. ونأمل أن تكون نتائج ذلك إيجاد طريقة يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد شعب سورية في التوصل إلى تسوية سياسية، ولكن يجب علينا أيضا التفكير في سيناريوهات أخرى، ما لم نر تحركا من جانب السلطات السورية. إنّها لحظة فارقة. ويحدوني الأمل في أن يتمكن المجلس من دعمه دعما كاملا، وأتطلع إلى سماع روايته المقبلة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن عميق الشكر باسم الحكومة البريطانية على كل ما قام به في العمل من أجل الأمم المتحدة في هذه الملفات البالغة الصعوبة.

السيد العتيبي (الكويت): سيدتي الرئيسة، نشكركم في البداية على عقد هذه الجلسة.

ونتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى السيد سيفان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية التفصيلية والشاملة. ونجدد تقديرنا ودعمنا لكافة الجهود التي يقوم بها لتفعيل المسار السياسي والدفع به قدما، وبخاصة الجهود الأخيرة في سبيل تشكيل اللجنة الدستورية.

وأود أن أشارك السفيرة كارين بيرس ممثلة بريطانيا اغتنام الفرصة للتعبير عن تقدير الكويت العميق للجهود الحثيثة والدؤوبة والمخلصة التي بذلها السيد دي ميتسورا طوال السنوات الأربع الماضية في هذه المهمة الصعبة.

ونشيد بحرصه والتزامه باستمرار عمله إلى آخر يوم في ولايته.

ويجد المجتمع الدولي نفسه في مرحلة مهمة ودقيقة في المسار السياسي للأزمة السورية. فنحن نقف الآن، كما قال زميلي ممثل فرنسا، أمام مفترق طرق، في جانب منه طريق منور ومضيء وكافة معالمه واضحة ومرسومة ومحددة، وفقا لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وهذا الطريق يعطينا الأمل في الوصول إلى نهاية النفق للأزمة التي تمر بها سورية منذ ثماني سنوات. وفي الجانب الآخر هناك طريق مظلم ووعر ومليء بالعقبات والعراقيل المفتعلة يعيدنا إلى نقطة الصفر.

فبعد مرور تسعة أشهر على الاتفاق لتشكيل لجنة دستورية في سوتشي وجولات من المفاوضات على القوائم الثلاث مع الأطراف المعنية، كنا على أمل أن نرى انطلاق أعمال اللجنة.

ولكن من الواضح، وكما سمعنا للتو من المبعوث الخاص لا يوجد تقدم محرز. وفي هذا السياق، نأمل أن تسفر زيارة المبعوث الخاص السيد سيفان دي ميستورا إلى دمشق الأسبوع القادم، التي أعلنها للتو في بيانه، عن نتائج تمكنه من إطلاق أعمال هذه اللجنة. ونتطلع إلى إحاطته الإعلامية عن نتائج هذه الزيارة في القريب العاجل.

إننا ندعو إلى تكثيف الجهود لإطلاق أعمال لجنة دستورية ذات مصداقية وشاملة وتضم كافة أطياف المجتمع السوري، وذلك في أسرع وقت ممكن، إيمانا منا بأن ذلك سيشكل محطة هامة في العملية السياسية السورية ويدفع بها إلى الأمام. وهي خطوة أولى في العملية الانتقالية السياسية التي تتضمن صياغة الدستور وعقد انتخابات حرة ونزيهة تجرى عملا بالدستور الجديد وتحت إشراف الأمم المتحدة وطبقا لأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة وتشمل جميع السوريين بمن فيهم من يعيشون في الخارج، وفق ما جاء في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لقد كنا على حافة كارثة إنسانية قبل شهر ونصف إزاء تصعيد عسكري محتمل في محافظة إدلب، التي يسكنها ما يقارب ٣ ملايين شخص، أغلبيتهم من المدنيين الأبرياء. وقد كان لهذا المجلس، الذي انتهج الدبلوماسية الوقائية، دور هام في تسليط الضوء على إدلب من خلال سلسلة الاجتماعات التي عقدها حول الكارثة الإنسانية المحتملة في حال شهدت إدلب تصعيدا عسكريا. وتابعنا جميعا الاتفاق على مذكرة التفاهم الروسية – التركية التي أسهمت في تخفيض التصعيد وجنبت وقوع ما كنا جميعا قلقين منه.

ومع انتهاء المهلة المحددة لذلك الاتفاق، فإننا ندعو إلى مضاعفة الجهود لإدامة وقف إطلاق النار ليس فقط في محافظة إدلب، بل في كافة أنحاء سورية، عملا بالقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي صدر بالإجماع عن مجلسنا في شباط/فبراير هذا العام بهدف حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون أية عوائق وعراقيل إلى المحتاجين في جميع مناطق سورية.

إن دولة الكويت تجدد تأكيدها، دائما وأبدا، بأنه ليس هناك حل عسكري للأزمة في سورية، بل إن الحل يجب أن يكون سياسيا من خلال تسوية تتوافق عليها جميع مكونات الشعب السوري وتحقق طموحاته المشروعة وتحافظ على وحدة سورية واستقلالها وسيادتها.

ختاما، وكما ذكرت في بداية حديثي، نحن عند مفترق طرق، والفترة القصيرة القادمة ستحدد الاتجاه الذي يأخذه

المسار السياسي. وهناك حاجة ملحة إلى إرادة سياسية دولية وإلى مضاعفة الجهود الدولية، وعلى مستويات رفيعة، خلال الأيام القليلة المقبلة من قبل كافة الأطراف لتفعيل المسار السياسي، وإنهاء معاناة الشعب السوري وتبعات هذه الأزمة المدمرة على استقرار أمن المنطقة والعالم بأسره.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. وأقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها سعيا للتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة سورية.

لقد اكتسبت العملية السياسية في سورية مؤخرا زخما إيجابيا. وبصوة عامة يجري بسلاسة تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن تحقيق استقرار الحالة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، التي وقعت عليها روسيا وتركيا. ويجري سحب الأسلحة الثقيلة والجماعات المسلحة من المناطق المجردة من السلاح. إن الصين ترحب يالاستقرار التدريجي للحالة في إدلب وتقدر الجهود التي بذلتها روسيا وتركيا.

ونأمل أن يستمر وقف إطلاق النار في سورية، مما يهيئ الظروف لإنشاء اللجنة الدستورية ولمحادثات السلام في جنيف. كما ترحب الصين بإعادة فتح نقاط العبور الحدودية بين سورية والأردن، مما سيؤدي إلى استعادة إحدى القنوات التجارية الرئيسية في الشرق الأوسط.

ولا تزال العملية السياسية في سورية تواجه تحديات. فالإرهاب لا يزال يهدد أمن سورية واستقرارها ويعرقل إعادة الإعمار وعودة اللاجئين. وعلى المجتمع الدولي البقاء متحدا، وتنسيق جهوده وقطع سلسلة إمداد الإرهابيين بالأموال والأسلحة ومنع عودة ظهور الإرهاب وتوطيد الإنجازات التي حققت في مجال مكافحة الإرهاب. واعتقدت الصين دائما أن المفاوضات السياسية هي الحل الممكن الوحيد للمسألة السورية.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة التي يتيحها التخفيف من حدة الحالة في سورية ويعيد تنشيط العملية السياسية هناك. والأمر الرئيسي الآن هو العمل باستمرار على إنشاء اللجنة الدستورية السورية، التي يجب أن تكون ممثلة ومقبولة للجميع. وينبغي أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص دي ميستورا، وباستئناف محادثات السلام في جنيف في أقرب وقت ممكن، وزيادة الاستفادة من دور عملية أستانا، وتيسير الحوار الكامل والمشاورات فيما بين جميع الأطراف في سورية.

ثانيا، على بلدان المنطقة أن تتخذ الإجراءات اللازمة على أساس المصلحة الطويلة الأجل في تحقيق الاستقرار الشامل للمنطقة والاضطلاع بدور بناء في السعي لإيجاد تسوية سياسية. ولا يزال تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء سورية مهمة شاقة.

ونأمل أن تحترم جميع الأطراف بشكل كامل سيادة واستقلال ووحدة سورية وسلامتها الإقليمية، وأن تضمن بشكل مشترك التشغيل الفعال لمنطقة إدلب المنزوعة السلاح وتحقيق الاستقرار بصفة عامة في سورية وتهيئة الظروف والبيئة اللازمة للعملية السياسية في ذلك البلد.

ثالثا، يجب على الحكومة السورية وأحزاب المعارضة أن تعمل وفقاً للمصالح الأساسية للبلد وشعبه ولمبدأ تنفيذ عملية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويتعين عليهم تعزيز العملية السياسية وتسوية الخلافات من خلال المفاوضات والنهوض بالمصالحة الوطنية والتوصل تدريجيا إلى تسوية سياسية تتلاءم مع الواقع في سورية ومعالجة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف. ونحن نشجع جميع الأطراف على اتخاذ إجراءات تفضي إلى تحقيق المصالحة وتعزيز الثقة المتبادلة.

والصين على أهبة الاستعداد للتعاون مع المجتمع الدولي لمواصلة دعم العملية السياسية في سورية، والإسهام في تحسين

الوضع الإنساني في سورية واستعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد والمنطقة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشعر بالامتنان إزاء عقد هذه الجلسة، ونشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الهامة.

إننا نتابع عن كثب التطورات الحاصلة في سورية، في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين تركيا والاتحاد الروسي في شهر أيلول سبتمبر بشأن إنشاء منطقة منزوعة السلاح في إدلب، مما حال دون وقوع كارثة إنسانية كنا جميعا نخشاها. ونشدد على الدور الهام الذي يتعين على تركيا والاتحاد الروسي القيام به من أجل ضمان وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن جهودهما يجب أن تسترشد بالقانون الدولي الإنساني، فضلا عن ضرورة احترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ونود أيضا أن نبرز إزالة المدفعية الثقيلة من المنطقة المنزوعة السلاح ونشجع الأطراف على إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاق، مما يشجع على تخفيف حدة التوتر ويحسن القدرة اللازمة على التمييز بين المدنيين والجماعات المتمردة والإرهابيين. ونعتقد أن هذا التقدم يجب أن يقود أطراف النزاع إلى وضع موات بقدر أكبر لتحقيق تسوية سياسية مع إمكانية إحلال السلام الدائم في سورية. وفي هذا الصدد، يأمل المجتمع الدولي في إنشاء لجنة دستورية تمثيلية وشاملة للجميع وذات مصداقية وأن يتسنى لها البدء في العمل. وبعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، نأمل في إمكانية تحديد موعد لبدء عمل اللجنة، كما أشار المبعوث الخاص. ونأمل أن يحقق الاجتماع القادم في جنيف بين ضامني اتفاق أستانا والمبعوث الخاص، وكذلك مشاوراتهم في دمشق، نتائج ملموسة فيما يتعلق بتشكيل اللجنة وآليات تشغيلها واتخاذها للقرارات. ونلاحظ أن المزيد من التأخير سيشكل خطرا حقيقيا على العملية من حيث مصداقيتها وشرعيتها.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي اعتماد تدابير لبناء الثقة والمصالحة بين الأطراف. ونتوقع، بشكل خاص، حدوث تطورات جوهرية في تحديد الأشخاص المفقودين وتسليم الرفات البشرية والإفراج عن المحتجزين والمفقودين. وسيكون من الضروري أيضا معالجة محنة الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا. وسيتطلب ذلك إرادة سياسية وموارد مالية كافية لضمان عودتهم في ظل ظروف آمنة وبطريقة كريمة، وفقا للمعايير المقبولة دوليا. ويتعين أيضا احترام حقوق الملكية الخاصة بهم. ونود أيضا تذكير جميع الأطراف بأهمية إحراز تقدم بشأن المساءلة عن الجرائم البشعة التي ارتُكبت خلال الصراع السوري الممتد منذ فترة طويلة.

وأود أن أشدد على مدى أهمية تقديم ضامني اتفاق أستانا والبلدان الأخرى التي لديها نفوذ على أطراف النزاع للمساعدة في منع المزيد من التصعيد واتخاذ تدابير ملموسة، مثل بدء عمل اللجنة الدستورية، لدفع العملية السياسية قدما، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

وأخيرا، لا بد وأن أعبر عن امتناننا الخاص وإشادتنا بالسيد دي ميستورا على العمل الشاق الذي استمر في القيام به ليس من أجل التوصل إلى حل سياسي فحسب، ولكن أيضا لتفادي التصعيد الذي كان يمكن أن يؤدي إلى زيادة معاناة الشعب السوري، كما شهدنا ذلك خلال الأشهر الأخيرة. وإننا نشعر بالحزن للإعلان عن مغادرته لمنصبه، ولكننا نتفهم أسبابه ونأمل أن نتمكن من الاعتماد على مشورته وخبرته القيمة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية، وأن أعرب عن امتنان بولندا للجهود التي يبذلها لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية. وأود أن أكرر دعم بولندا له، وخاصة في هذه المرحلة الحاسمة من مشاوراته مع مختلف الأطراف. كما أود أن أعرض بعض الأفكار على المجلس.

لقد تسبب الصراع في سورية في معاناة ملايين الأشخاص الذين يضطرون للجوء إلى بلدان أخرى والذين يواجهون التجويع والهجمات المسلحة داخل سورية، إلى جانب الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن منظور سياسي أوسع، نرحب بالاتفاق بشأن إدلب بين روسيا وتركيا. وفي الوقت نفسه، تريد بولندا الإشارة إلى أنه من واجب ضامني أستانا حماية أحدث منطقة لتخفيف التوتر أقيمت مؤخرا في سورية، والتي تعهدوا بحمايتها. ويجب ضمان اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن اتفاق إدلب لوقف إطلاق النار يشكل فرصة لاستئناف العملية السياسية دون إبطاء تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف. وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص الرامية إلى إنشاء لجنة دستورية في أقرب وقت ممكن. وكما قيل مرارا وتكرارا في هذه القاعة، يتعين تنفيذها الآن كأولوية وينبغي أن تتبعها خطوات أخرى بسرعة من أجل التمكين من تنفيذ عملية انتقال سياسي عن طريق التفاوض. ويتطلب ذلك المشاركة الكاملة والبناءة لجميع أطراف النزاع، وخاصة السلطات السورية، والدخول في مفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). فلا يوجد حل عسكري للنزاع يمكن أن يحقق السلام المستدام للسوريين، ويجب أن نركز على التوصل إلى اتفاق سياسي إطاري سوري. إن على السوريين التفاوض بأنفسهم، ولهذا السبب، فنحن بحاجة ماسة لإحياء العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في جنيف. والسبيل الوحيد لوضع جدول زمني وتحديد إجراءات لصياغة دستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة هو إطلاق عملية سياسية حقيقية وملموسة تضمن التمثيل الحقيقي للشعب السوري.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات اليوم. ويقر بلدي ويقدر للغاية التزامه الراسخ بالسعي للتوصل إلى حل سلمي وتحقيق التقدم لسورية.

ولذلك، ترحب كازاخستان بالمذكرة الموقعة في ١٧ أيلول/سبتمبر في سوتشي بين وزيري دفاع روسيا وتركيا بشأن تحقيق الاستقرار في منطقة تخفيف التوتر في إدلب في سورية. وندعو جميع الأطراف في سورية إلى التعاون في تنفيذ الاتفاق وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى جميع المناطق من خلال أقصر الطرق. ونشدد على الحاجة للتوصل إلى حل سياسي دائم، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويحدونا الأمل في أن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سوتشي على وجه السرعة، مع الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي ولسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، استنادا إلى تفضيل استمرار الحوار. إن هذا الخيار حسن التوقيت على توطيد ما تم تحقيقه، ونحن على يقين من أن الاتفاق قد وفر فرصة لدفع عجلة المحادثات السياسية.

إننا نقدر أن الحالة أهدأ في معظم أنحاء البلد مما كانت عليه من قبل، بفضل التطورات الإيجابية الأخيرة. ولكننا نتفق على أن الاحتياجات الإنسانية ما زالت كبيرة، ونهيب بالدول الأعضاء أن تبادر إلى تخفيف حدة الحالة. ونثني على محاولات المبعوث الخاص الرامية إلى إشراك دول مختلفة في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج وأوروبا في هذه العملية. وينبغي لتنسيق الجهود الإقليمية والدولية أن يستفيد، في المرحلة الحالية، من الزخم في هذا الصدد، بغية تعزيز النموذج الإقليمي الابتكاري اللازم لدعم عمليتي جنيف وأستانا كلتيهما. ويجب علينا أن نتخذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز عملية السلام.

وتشدد كازاخستان على أهمية التوصل إلى حل سياسي في سورية، ولا سيما من خلال تشكيل لجنة دستورية ذات مصداقية وشاملة حقا كخطوة رئيسية نحو التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة. إن أستانا تدعم دعما كاملا جهود المبعوث الخاص الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة، لا سيما في الأشهر المقبلة الحاسمة، وتتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة. ونرجو بكل إخلاص زيارة مثمرة للمبعوث الخاص إلى دمشق في الأسبوع المقبل.

ونشدد كذلك على أن السوريين أنفسهم هم الذين ينبغي أن يبدؤوا في تشكيل النظام السياسي المستقبلي للدولة السورية، بالإصلاحات التشريعية اللازمة، والهياكل الإدارية الإقليمية، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ولا يمكن أن تتحقق النتائج المناسبة والكاملة إلا بالنهج الدبلوماسي – السياسي وبتدابير لبناء الثقة وبالنوايا السياسية الحسنة – بروح ميثاق الأمم المتحدة ووثائق مجلس الأمن المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام.

وثمة حاجة قوية إلى مواصلة دعم أهداف محادثات أستانا ومواصلة المفاوضات في جنيف لكي نرى نتائج إيجابية. إننا نؤمن بأن الشعب السوري قادر على تقرير مستقبله. بيد أن الوفاء بالتطلعات الديمقراطية وإعادة الإعمار والاستقرار مستحيل بدون دعم دولي حقيقي.

وأخيرا، ترى أستانا، استنادا إلى تحليلها للأحداث الأخيرة، أن تطور الحالة في سورية قد أرسى الأسس لتغيير نوعي نحو الأفضل – أي القضاء نهائيا على الإرهابيين من على أراضي البلد، وبدء عملية سياسية حقيقية، وإنعاش النشاط الاقتصادي وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أشكر المبعوث الخاص على إحاطته الإعلامية الواضحة جدا والشاملة. كما أعرب عن تقديرنا العميق لثباته وصموده ولجهوده المتواصلة في السنوات الأخيرة لتقريبنا من التوصل إلى حل سياسي. ونرحب بالتزامه ببذل جهود إضافية فيما تبقى من فترة ولايته. إننا سنفتقده.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط اليوم – أولا، الحاجة إلى الإسراع بعقد اللجنة الدستورية؛ ثانيا، ضرورة استمرار التهدئة في إدلب؛ وثالثا، الحاجة إلى معالجة المسائل المتصلة بالمعونة لإعادة التعمير وعودة اللاجئين.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى، فإن تشكيل اللجنة الدستورية أمر طال انتظاره. فقد ظل يؤجل لأكثر مما يجب. ويجب أن تشكل اللجنة في أقرب وقت ممكن وأن تمضي قدما بوضع دستور جديد. إن اللجنة الدستورية ليست غاية في حد ذاتها، كما قال غيري، إنها جزء من عملية أوسع تقودها الأمم المتحدة استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا يمكن للمرء أن يتكلم عن عملية سياسية ذات مصداقية ما لم تكن اللجنة الدستورية نفسها ذات مصداقية. ومبدأ الشمول وتمثيل جميع السوريين أمر أساسي. ونكرر دعمنا القوي للمبعوث الخاص في هذا الصدد.

ويساورنا القلق إزاء أعمال النظام السوري، التي أدت إلى تأخير تشكيل اللجنة الدستورية. ونحن ندعم التزام السيد دي ميستورا بأن تشكل النساء ٣٠ في المائة من أعضاء اللجنة. ففي رأينا، ينبغي لأي لجنة صياغة فرعية كذلك أن تشتمل على تمثيل المرأة بـ ٣٠ في المائة كحد أدنى. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ موقفا موحدا تأييدا لطموح المبعوث الخاص المتمثل في تشكيل اللجنة قريبا.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية، ضرورة استمرار التهدئة في إدلب. فنحن نرحب بأن مذكرة التفاهم المتفق عليها بين الاتحاد الروسي وتركيا تم احترامها ره إلى حد كبير. فقد أدت إلى تخفيف التوتر في المنطقة. ومن المهم الآن المحافظة على الاتفاق. ويساورنا القلق إزاء الإشارات الصادرة من دمشق بأن الحالة الراهنة ما هي إلا أمر مؤقت. ويجب علينا أن نفعل كل ما في

وسعنا للحيلولة دون شن هجوم شامل، إذ أن من شأن ذلك ألا يؤدي إلا إلى مواجهة دولية وكارثة إنسانية.

وإتاحة الوصول من دون عوائق ومن دون شروط للمساعدات الإنسانية الملتزمة بمبادئ العمل الإنساني يمثل ضرورة قصوى. وينطبق هذا على المساعدة عبر الحدود وعبر خطوط التماس على السواء، ويتعين أن تستند إلى الاحتياجات المقَيَّمة بشكل مستقل. ويساورنا القلق من أن مساعدات المنظمة الإنسانية لا تزال مقيدة في المناطق التي أعاد النظام تأكيد السيطرة عليها، كما هو الحال في الغوطة الشرقية والقنيطرة. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يستخدم الاتحاد الروسي نفوذه لضمان أن تيسر الحكومة السورية استمرار وصول مساعدة المنظمة الإنسانية من دون عوائق.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثالثة – المسائل ذات الصلة بمساعدات إعادة التعمير وعودة اللاجئين. فنحن نختلف بشدة مع الدعوات السابقة لأوانها من أجل تقديم المساعدة لإعادة الإعمار وعودة اللاجئين. فلن تمنح معونة من الاتحاد الأوروبي لسورية لإعادة الإعمار إلى أن يتم انتقال سياسي دائم في سورية. فمن غير المتصور البدء في إعادة البناء في الوقت الذي لا يزال فيه احتمال شن هجوم شامل على إدلب يلوح في الأفق. ونحن نقر بالتطورات الإيجابية بالنسبة للمدنيين في إدلب نتيجة للاتفاق الروسي – التركي، غير أننا يجب أن نكون واقعيين – فالحالة يمكن أن تتغير بسرعة. ومن غير المتصور أن يقوم المجتمع الدولي بإعادة بناء بلد في غياب حل سياسي متفاوض عليه.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يطبِّع العلاقات مع نظام يشتبه، لأسباب وجيهة، بارتكابه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. فنحن بحاجة إلى مساءلته عن تلك الجرائم. وأود أن أعيد تأكيد دعمنا مرة أخرى للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وهي مبادرة فرنسية بشأن مكافحة الإفلات من العقاب. ونحن نرى في إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية أفضل سبيل للمضي قدما بمكافحة الإفلات من العقاب.

وأود أن أشير كذلك إلى البيان الذي أصدره حقوقيون بارزون في ٢٤ أيلول/سبتمبر يحدد معايير واضحة لإعادة الإعمار في سورية. فرأي هؤلاء الحقوقيين القانوني يقضي بأنه ”يمكن لتقديم المساعدة لإعادة الإعمار، من دون التقيد بهذه المعايير، أن ييسر الانتهاكات الماضية والمستمرة والجديدة للقانون الدولي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تواطؤ أو مسؤولية دولية مشتركة.“

وفيما يتعلق بالدعوات السابقة لأوانها لعودة اللاجئين، فإن سورية ببساطة غير مستعدة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين. ويمكن تيسير العودة الطوعية فقط عندما توضع الحدود القصوى للحماية المتفق عليها دوليا. وإشراك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمر حاسم لرصد حماية المدنيين السوريين. فلا يمكن للكثير من السوريين العودة. فهم يخشون من انعدام الأمن. ويخشون التعرض للعنف والاضطهاد والسجن. ويخشون الفحص الأمني والتجنيد القسري. وغالبا ما لا تكون لهم ديارا يعودون إليها بسبب ما نتج عن قوانين الإسكان والأراضي والممتلكات، مثل القانون رقم ١٠، الذي يجري تنفيذه حاليا، على الرغم من التقارير السابقة التي تفيد بأنه قد تم تعليق تنفيذه. وتشكل الاعتقالات التعسفية التي تتعارض مع اتفاقات المصالحة سببا آخر يجعل اللاجئين السوريين يخشون العودة.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء قانون العفو العام الأخير، إذ أنه لا يختلف عن قوانين العفو العام السابقة. فأكبر عيوبه تظل كما هي – فالقانون لا ينطبق على مقاتلي المعارضة ولا يوفر إعفاء من الخدمة العسكرية. ويبدو أن نظام

الأسد اعتمد قانون العفو العام هذا لتوسيع نطاق قدرته على تجنيد قوات جديدة.

ويجب أن ينصب تركيزنا على تدابير حقيقية لبناء الثقة.

وينبغي للنظام إطلاق سراح المحتجزين بصورة غير قانونية، والكشف عن مصير المفقودين ومنع المزيد من حالات الاختفاء القسري والاحتجاز. وحتى الآن، لم يفعل شيئاً من ذلك.

ويجب أن يكون النهج الذي سيتخذ إزاء مسألة المحتجزين جزءا من حل سياسي شامل – لا أن يكون مجرد مسألة هامشية. إن تأمين الإفراج عن المحتجزين أمر بالغ الأهمية لمستقبل سورية. فإطلاق سراحهم يمكن أن يبني الثقة ويبث الأمل في المصالحة. يتعين معالجة هذه المسألة على نحو سليم مع إحراز تقدم حقيقي تحت رعاية الأمم المتحدة، كجزء من العملية الرسمية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف. والأمم المتحدة، وخاصة مفوضية شؤون اللاجئين، تحتاج للوصول إلى أولئك المحتجزين في مرافق الاحتجاز حالياً. وهذه يمكن أن تكون بداية.

ختاما، من الواضح أن هناك حاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية أساسية في الإدارة في سورية. يجب أن يكون الانتقال السياسي الشامل نقطة البداية، وعقد اللجنة الدستورية خطوة أولى هامة. وينبغي ألا يكون هناك مساعدات لإعادة الإعمار قبل حدوث انتقال سياسي دائم. أخيرا وليس آخرا، لا سلام بدون عدالة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر للسيد ستافان دي ميستورا على تحديثه الوافي والاستشرافي المستكمل إلى مجلس الأمن اليوم. ونثني على جهوده المستمرة والدؤوبة من أجل التوصل إلى حل سياسي وإنهاء النزاع في سورية. وأسوة بالمتكلمين الآخرين، أعرب عن الأسف إذ توشك مهمته على الانتهاء، وبالطبع، أرسل إليه رسالة تقدير وامتنان قوية للغاية للعمل الذي قام به. وبطبيعة الحال، فإن البعثة لا تزال مستمرة، وكعهدنا دائما، فإننا نسانده بالكامل. وهو يحظى بدعمنا الكامل، بما في ذلك الخطوات القادمة التي حددها اليوم، والخطوات الفورية التي سيتابعها في الأسابيع المقبلة.

ونرحب بكون تركيا وروسيا قد توصلتا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في إدلب. فالهجوم العسكري في إدلب لن يكون له عواقب إنسانية كارثية فحسب، بل إنه قد يقوض الحل السياسي أيضا. ونتطلع الآن إلى الدول الضامنة لمسار أستانا للوفاء بتعهداتها فضلا عن التزاماتها بموجب القانون الدولي، وحماية آخر منطقة لتخفيف التوتر في سورية ريثما يمكن التوصل إلى تسوية سلمية.

إن وقف إطلاق النار في إدلب يتيح فرصة لتنشيط العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وينبغي اقتناص هذه الفرصة. وكما اتفق المجلس، يجب أن تكون الخطوة الأولى نحو حل سياسي مستدام، تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، هي إنشاء لجنة دستورية. وعلينا الآن أن نوحد الجهود، وأن نؤيد التعجيل بإنشاء هذه اللجنة مع الإصرار على ذلك. والمبعوث الخاص لديه السلطة كاملة للبت في تكوينها وإجراءاتها وإطارها الزمني، فضلا عن دعمنا.

ومن الأهمية بمكان أن تكون اللجنة الدستورية ذات مصداقية ومتوازنة وممثلة للشعب السوري وتعكس التنوع في البلد. ويجب أن تضم السوريين من مختلف الخلفيات العرقية والدينية والجغرافية لاستيفاء تلك المعايير. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة الكاملة والفعالة والموضوعية للمرأة مهمة لشرعية اللجنة. ونؤيد تصميم المبعوث الخاص الذي أبداه هنا اليوم على ضمان أن يكون ٣٠ في المائة على الأقل من أعضاء اللجنة واللجان الفرعية من النساء، بما في ذلك اللجنة الفرعية التي ستقوم بإعداد مشروع الإصلاح الدستوري. فالمشاركة الفعالة للمرأة – كما نعلم جميعا – ضرورية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في سورية – كما هو الحال في أماكن أخرى.

وتمشيا مع الدعم الصريح للمجلس للتعجيل بإنشاء اللجنة الدستورية، نشجع المبعوث الخاص على مواصلة جهوده لإنشاء اللجنة في أقرب وقت ممكن. ولذلك، ندعو الأطراف السورية، وخاصة الحكومة السورية، إلى الانخراط بشكل بناء مع المبعوث الخاص والإسهام في العملية التي تقودها الأمم المتحدة، وكذلك ضمن اجتماعات اللجان حال انعقادها. ونتوقع أيضا من جميع أعضاء المجلس والجهات الفاعلة المعنية الأخرى الانتقال من الأقوال إلى الأفعال والدعم الفعال لجهود المبعوث وولايته في إنشاء اللجنة والبت في تكوينها. ونحيط علما بالزيارة المتوخاة إلى دمشق في الأسبوع المقبل، ونرحب بعرض السيد دي ميستورا موافاة المجلس بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز فور انتهاء الزيارة. وغني عن القول إن مضمون هذا التقرير وتقييماته أمر في غاية الأهمية.

لقد تحمل الشعب السوري معاناة لا توصف لفترة طويلة للغاية. والاتفاق بشأن إدلب يوفر بعض الإغاثة المتواضعة لكن الملموسة والتي تمس الحاجة إليها. وهذا الاتفاق يمكن، بل ينبغي إن يستخدم لتنشيط العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة هي الوحيدة التي تتمتع بالشرعية والمصداقية للتوصل إلى حل سياسي دائم ومستدام، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكما قال آخرون، فإن سورية قد وصلت إلى مفترق طرق. ونحن، أعضاء المجلس، يجب أن نتحمل مسؤوليتنا، وأن نبعث برسالة قوية وموحدة لدعم جهود الأمم المتحدة. ويجب علينا أيضا مضاعفة جهودنا المشتركة صوب الطريق الذي يفضي إلى حل سياسي يتسم بالمصداقية.

السيد ولدغيريما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الآخرين في توجيه الشكر للمبعوث الخاص للأمين العام لسورية، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الوافية اليوم. ونحن نقدر وندعم بشدة مساعيه الدبلوماسية الدؤوبة لاستئناف عملية سياسية ذات مصداقية بهدف حل الأزمة السورية. ونعلم أن مهمته هذه لم تكن سهلة، ونتفهم قراره بالمضي قدما. بيد أننا سنواصل دعمه في جهوده في الأيام المقبلة، والتي ستكون بالغة الأهمية.

في الشهر الماضي، أعرب المجلس عن قلقه إزاء كارثة إنسانية محتملة في إدلب (انظر S/PV.8345). وتم تفادي هذه المأساة الإنسانية المحتملة نتيجة للاتفاق الذي توصل إليه رئيسا تركيا وروسيا لإنشاء منطقة مجردة من السلاح في إدلب. وفي هذا الصدد، ندرك أن ثمة تدابير تتخاذ لتنفيذ الاتفاق.

في الوقت نفسه، وكما هو متوقع في مثل هذه الحالات المعقدة، فإننا نفهم أيضا أن هناك تحديات تواجه تفعيل الاتفاق بالكامل في غضون الآجال الزمنية المحددة. والمهم هو الاستمرار في العمل معا لدعم تنفيذ هذا الاتفاق الهام. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر ونؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها تركيا وروسيا. وينبغي لجميع لأعضاء ذوي النفوذ دعم التنفيذ الكامل للاتفاق أيضا. إضافة إلى ذلك، يظل تعزيز التنسيق الدولي لمكافحة الإرهاب مهما أيضا.

وكما قال المبعوث الخاص، ينبغي اعتبار استقرار الحالة في إدلب فرصة لتنشيط العملية السياسية، التي بدونها لا يمكن إيجاد طريقة مستدامة لمعالجة الأزمة السورية. وفي هذا الصدد، ومنذ أعلنت نتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي عقد في سوتشي، نفهم أن المبعوث الخاص يجري سلسلة من المشاورات المكثفة مع الأطراف السورية والدول الأعضاء المعنية بشأن تشكيل اللجنة الدستورية، وهو أمر ضروري في الواقع لأن العملية يجب أن تكون شاملة حقا.

وفي حين نعرب عن التقدير للمبعوث الخاص لانخراطه المستمر مع جميع أصحاب المصلحة، نعتقد أيضا أنه ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تدعم بالكامل جهوده للانتهاء من عملية إنشاء اللجنة، التي نعتقد أنها ينبغي أن تكون ذات مصداقية ويملكها السوريون. وكما هو معروف، فإن اللجنة

الدستورية ليست سوى عنصر واحد في العملية السياسية السورية، على أهميتها. والحقيقة أنه ينبغي أن يكون تشكيل هذه اللجنة نقطة انطلاق لاستئناف العملية السياسية في جنيف وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وعليه، فقد حان الوقت لكي تشارك جميع الأطراف السورية بشكل بناء مع المبعوث الخاص في إنشاء اللجنة في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعوة الموجهة من الحكومة السورية إلى المبعوث الخاص. ووفقا لما أشار إليه، نأمل أن تكون زيارته إلى سورية مثمرة وهادفة، مما يؤدي إلى نتائج ملموسة من شأنها تحريك العملية إلى الأمام. ونتطلع إلى الاستماع إليه في الشهر القادم. إضافة إلى ذلك، فإن المشاورات المستمرة للمبعوث الخاص مع ضامني مسار أستانا وبلدان المجموعة المصغرة يمكن أن تسهم في التعجيل بعملية تشكيل اللجنة. وينبغي للمجلس أيضا أن يبرهن على وحدته وأن يواصل تقديم دعمه الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص.

وفي الختام، فإننا نتفق جميعا على أنه ما من حل عسكري للأزمة السورية. ولذلك، فإن إيجاد حل سياسي شامل يظل أمرا ملحا وحاسما لا من أجل شعب سورية، الذي ينبغي معالجة تطلعاته وشواغله المشروعة، فحسب، ولكن أيضا من أجل السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يعمل معا لدعم الدور التيسيري للمبعوث الخاص الذي نكرر الإعراب عن تقديرنا ودعمنا له.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بجلسة اليوم بشأن العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية، ويشكر السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته وجهوده في خدمة السلام.

وتحيط كوت ديفوار علما مع الارتياح بتوقيع اتفاق في سوتشي في ١٧ أيلول/سبتمبر، برعاية الاتحاد الروسي وتركيا، ينص على إنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الأراضي الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السورية وتلك التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

ويسر وفد بلدي الوفاء بالموعد النهائي لسحب جميع الأسلحة الثقيلة من المنطقة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. ولا شك أن امتثال جميع أصحاب المصلحة لهذا الاتفاق سيمنع شن هجوم واسع النطاق وربما يؤدي إلى مأساة إنسانية جديدة في بلد ظل يشهد دمارا على مدى ما يزيد على سبع سنوات من النزاع المسلح. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فهناك ١٣,١ مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية و ٥,٦ مليون لاجئ سوري يعيشون خارج البلد، و ٦,١ مليون من المشردين داخليا.

ويرى وفد بلدي أن من شأن التنفيذ الفعال لاتفاق المنطقة المنزوعة السلاح أن يهيئ الظروف المواتية لاستئناف الحوار بين الأطراف السورية، ويساعد على تعزيز عملية السلام بوصفها السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة في سورية. وفي هذا السياق، تؤيد كوت ديفوار مقترحات المبعوث الخاص، وترحب بالاجتماعات التي عُقدت بناء على مبادرته في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر مع الجهات الضامنة لعملية أستانا، وفي ١٤ أيلول/سبتمبر مع كبار المسؤولين من الأردن، ألمانيا، فرنسا، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وهي تمثل فرصة لمناقشة إنشاء اللجنة الدستورية المسؤولة عن صياغة الدستور الجديد للجمهورية العربية السورية، وتحديد الطرائق اللازمة لإجراء انتخابات حرة وتتسم بالشفافية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بشأن خريطة الطريق للعملية السياسية السورية.

وتحيط كوت ديفوار علما أيضا بالبيان المشترك الصادر عن الأردن، ألمانيا، فرنسا، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية الذي أعده أعضاء المجموعة المصغرة على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. ويبرهن البيان الذي يدعو إلى عقد لجنة دستورية شاملة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن، مرة أخرى على اهتمام المجتمع الدولي بأن تمضي العملية السياسية السورية بطريقة سلسة. وفي ذلك السياق، تدعو كوت ديفوار جميع الأطراف السورية إلى إعطاء الأولوية للحوار من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للمأزق الحالي. ونعيد تأكيد التزامنا بمبدأ المساءلة لكي يتسنى تقديم الأشخاص أو الجماعات المسلحة المتهمة بارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى المحاكم الدولية المختصة.

وختاما، تدعو كوت ديفوار إلى وحدة صفوف مجلس الأمن بغية الإسهام الفعال في تسوية الأزمة السورية التي استمرت لفترة طويلة جدا.

السيد سيباكو ريبالا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب جمهورية غينيا الاستوائية بعقد جلسة اليوم، ونشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. ونشاطر الوفود السابقة توجيه الشكر إليه والإعراب عن امتناننا للالتزام والحماس اللذين أبداهما بصفته المبعوث الخاص. ونأمل أن تُشكّل تحت قيادة السيد دي ميستورا لجنة دستورية تمثيلية ومطلوبة حقا، قبل تقاعده بصفته المبعوث الخاص.

ونرحب بمشاركة العديد من البلدان الأعضاء في فريق الاتصال في مناقشة اليوم. وترى حكومة بلدي أن من الضروري أن يصغي مجلس الأمن والمجتمع الدولي باهتمام إلى الجهات الفاعلة والبلدان المعنية أو المتضررة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من هذه السنوات الطويلة من النزاع.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر أشادت غينيا الاستوائية، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، بالتوقيع على الاتفاق بين روسيا وتركيا بشأن إنشاء المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب، التي لا ريب أنها منعت شن هجوم واسع النطاق ذي عواقب كارثية على سورية والمنطقة، وأعطى دعما كبيرا لمفاوضات السلام الجارية. ونرحب بإزالة الأسلحة الثقيلة من المنطقة المنزوعة السلاح في المستقبل في الوقت المناسب كي يتسنى الوفاء بالموعد النهائي المتفق عليه في الاتفاق. ومع ذلك، لا تزال المهمة الأكثر صعوبة تتمثل في إقناع الجماعات الجهادية بالتخلي عن تلك المنطقة بشكل نهائي. وندعو جميع الأطراف في النزاع إلى عدم إضعاف الاتفاق وقبول الشروط المتفق عليها في سوتشي. وتحقيقا لذلك، يجب عليها الامتناع عن الاستفزازات المسلحة واتخاذ الطريق المؤدي إلى تسوية سلمية للحالة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

ولا ترى غينيا الاستوائية بديلا للعملية السياسية في سورية. وسنواصل الإصرار على تيسير العملية السياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد أدى نزع السلاح في إدلب إلى تغيير مسار الجهود الرامية إلى تسوية النزاع وجعلها سياسية أكثر من كونها عسكرية. ومنذ التوقيع على الاتفاق، قل عدد الاشتباكات بين الجيش السوري والجماعات المعارضة المسلحة، وينبغي أن يمكّن ذلك العملية السياسية من المضي قدما.

وفي الختام، أود أن أعيد التشديد على أهمية إحراز تقدم في البحث عن تسوية سياسية على أساس المفاوضات، وإنشاء لجنة دستورية فيما بين الأطراف السورية بقيادة المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن. مع ذلك، وإذ نحترم دائما سيادة واستقلال الشعب السوري، ينبغي أن تعطى الأولوية إلى حسن تشكيل اللجنة الدستورية بطريقة تجعل من المستحيل على القوى الخارجية أن تفرض خططا التي لم يتفق عليها الشعب السوري أو ممثلوه الشرعيون، على النحو الذي تم التشديد عليه في مناسبات عديدة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته. ولم يحن

الوقت بعد لكي نودعه، وسوف نرجئ ذلك الآن لأنه كان قد وعد بالعمل على هذه المسألة حتى آخر لحظة.

وشهدنا مؤخرا في سورية اتجاها نحو الاستقرار ذي صلة بتحرير الجزء الأكبر من أراضي البلد من الوجود الإرهابي في هذه المرحلة. والسوريون بحاجة إلى دعم دولي في إعادة بناء اقتصاد دمرته الحرب. وينبغي أن تقدم الوكالات الدولية المتخصصة الدعم الحقيقي إلى المواطنين السوريين الذين يسعون إلى العودة إلى وطنهم. ونحث بقوة شركاءنا على الاسترشاد في هذه المسائل بمصالح السوريين العاديين والامتناع عن ربطها بالتقدم السياسي بطريقة مصطنعة. وليس ثمة معنى لإيذاء المواطنين العاديين بالجزاءات الانفرادية أو بضجيج الشعارات الإنسانية العلنية. مع ذلك، واستنادا إلى ما سمعناه اليوم، فإن من غير المحتمل أن تجد نداءاتنا هذه أذنا صاغية لدى ما يسمى العاملون في المجال الإنساني.

وتعدُّ روسيا وإيران وتركيا الجهات الضامنة للبلد في عملية أستانا، وهي تواصل العمل المشترك على نحو وثيق لأجل التوصل إلى تسوية سورية. ولن نكف نحن في هذه القاعة عن طرح الأسئلة على أولئك الذين يحدثوننا بصلف عن الأخطاء التي ارتكبناها وما ينبغي لنا أن نفعله. ولكن ما الذي يفعله هؤلاء هنا لأجل التسوية في سورية؟ فنحن على علم بما يناقشونه في ما يسمى المجموعة المصغرة، وبالوثائق التي تتمخض عنها اجتماعاتهم تلك، فلا شأن لتلك الوثائق بالتسوية السورية، وهي ليست سوى مجموعة من الشروط والإنذارات النهائية. ونقترح أن تنشر المجموعة القطرية المصغرة المذكرات التي تعتمدها في اجتماعاتها وأن تتيحها لعامة الجمهور، فلسنا راغبين في أن نفعل ذلك بدلا عنهم، ومن ثم نستطيع أن نناقش معهم من يسعى إلى إطلاق عملية سياسية داعمة للسوريين حقا ومن الذي يفرض على السوريين ما ينبغي أن يكون عليه مستقبلهم.

لقد كان للاتفاق الرفيع المستوى بين روسيا وتركيا بشأن اتخاذ تدابير مؤقتة لتحقيق الاستقرار في محافظة إدلب أثر ملموس على الوضع، وحظي بتقدير كبير من الكثير من المشاركين فيه – وليس جميعهم.

ويبدو أن بعض شركائنا لا يرضون أبداً. لقد كانت الأمور قبل المذكرة سيئة، وصارت الأمور سيئة عقب المذكرة أيضاً. واستناداً إلى ما سمعناه اليوم، ما كانت المذكرة لتتحقق لولا جهود ما يسمى المجموعة المصغرة. وأود أن أُعلم المجلس بأن المذكرة يجري تنفيذها بالكامل، وأن زملاءنا الأتراك يعملون بجد كبير من أجل تحقيق تلك الغاية. وقد أعلن عدد من الجماعات المعارضة تأييدها لمذكرة سوتشي. وقد غادر أكثر من ١ ٠٠٠ من المسلّحين المنطقة المجردة من السلاح. وقد أزيلت كمية كبيرة من المعدات العسكرية الثقيلة، رغم وجود تقارير تفيد بأن بعض الجماعات تحاول إخفاء بعضها في الجبال.

لا تخلو الحالة من الصعوبات، ويقع اللوم في ذلك على أكثر الخلايا المتمردة تطرفاً، ولا سيما جبهة النصرة. إنها تحاول تقويض تنفيذ المذكرة بقصف المدن والقرى المتاخمة لمنطقة تخفيف التوتر، بما في ذلك ضواحي مدينة حلب الغربية. ونفترض أن تطبق تدابير شديدة على الإرهابيين غير القابلين للإصلاح. ومن هم على استعداد للانفصال عن المتطرفين يتم إعطاؤهم فرصة جيدة بل فريدة للعودة إلى المجتمع العادي، وينبغي لهم الاختيار في أقرب وقت ممكن.

وينبغي لجميع الجهات الفاعلة الدولية أن تحترم سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. فلا يمكن النظر لإدلب أو لأي جزء آخر من البلد على أنه نوع من الكيانات المنفصلة ذات الترتيبات الخاصة. وللأسف، لا يمتثل الجميع لتلك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وقد سأل ممثل الولايات المتحدة عن دوافع الوجود أو النشاط الروسي في سورية. والجواب هو أن روسيا موجودة في سورية بناء على دعوة من الحكومة الشرعية. وهدفنا هو مساعدة سورية في مكافحة الإرهاب الدولي. وليس لدينا أي أهداف أو

دوافع أخرى. وأود أن أسأله بالمقابل ما هو أساس وجود الولايات المتحدة في سورية وما هي دوافعه. هل هي لمكافحة الإرهاب، أو لإنشاء كيانات شبه حكومية على أراضي دولة ذات سيادة ونقطة انطلاق لنوع من العمل في المستقبل في المنطقة؟

هناك قواعد عسكرية قيد البناء والتوسيع في سورية، بما في ذلك في التنف سيئة الصيت، التي تشكّلت حولها أرض خصبة حقيقية للإرهاب. إن التركيبة الديموغرافية في شمال شرق سورية على الضفة اليسرى لنهر الفرات يجري إعادة تشكيلها بعنف. ومكافحة المراكز المتبقية المعزولة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا تحقق شيئاً، وكأن مهمة إلحاق الهزيمة النهائية بالإرهابيين ليست مشكلة. ويستولي الإرهابيون بين الحين والآخر على أراض جديدة، كما يحدث في منطقة هجين. ويتم نقل المقاتلين من حين لآخر إلى مكان ما. ونحن لا نعرف ما يحدث في المناطق التي يسيطر عليها ما يسمى بالتحالف حيث يتم احتجاز أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية. هل يوضعون في سجون مرتجلة وتتم محاكمتهم وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية؟ يؤكد هذا الغموض الشكوك طويلة الأمد لدينا في أن مكافحة الإرهاب ليست سوى ذريعة للإبقاء على الوجود العسكري للتحالف في سورية.

وكما أبلغ زملاؤنا السوريون مجلس الأمن، يُقتَلُ المدنيون نتيجة ما يسمى بالضربات الجوية للتحالف على المناطق السكنية. ويساورنا بالغ القلق إزاء التقارير الواردة عن استخدام ذخائر الفوسفور خلال ذلك القصف، الذي ينبغي التحقيق فيه بدقة. وفي الأراضي الخاضعة لسيطرة التحالف وحلفائه المحليين، يتم إنشاء هيئات الحكم الذاتي التي هي مجرّد دُمى بصورة مستقلة عن السلطات في دمشق. وماذا يُسمّى هذا إذا لم يكن انتهاكاً صارخاً للسيادة السورية من خلال التمزيق القسري للبلد؟ إن هذه هي سياسات الاستعمار الجديد، بعبارة واضحة وبسيطة.

وينبغي لنا ألا نُغفل ذكر القصة القبيحة للمنقذين المزيفين أصحاب الخوذ البيضاء المرتبطين بالمنظمات الإرهابية. فهم بعض الجهات الفاعلة الرئيسية في الاستفزازات المتعلقة بالمواد السامة التي يقوم بها المسلحون، والتي تُتَّهَمُ دمشق عمداً بعدها بارتكابها. وقد أُخرج بعضهم من سورية، ولكن ليست كل الجهات الغربية الراعية لهم في عجلة من أمرها للتحقيق مع وكلائها بعد تحليل شؤونهم الشخصية. إن ذوي الخوذ البيض يمثلون خطراً على أمن دول المنطقة، ولهذا السبب نطلب من الجهات الراعية لهم أن يُعدوهم وأن يستعجلوا في ذلك. جميعهم. ونتمنى لهم حظاً سعيداً في إدماجهم في مجتمع ديمقراطي.

وفي الوقت الراهن، يسرنا أن نرى دمشق وعواصم أخرى في الشرق الأوسط تجد سبلاً لتطبيع العلاقات، بدءاً بالنوع العادي جداً وهو الاتصالات البشرية والتجارة التي حافظت على الروابط الإقليمية منذ آلاف السنين. لقد فتح معبر نصيب الحدودي بين سورية والأردن قبل بضعة أيام فقط. وبمساعدة خبراء روس، بدأ العمل من جديد على معبر القنيطرة بعد انقطاع دام سنوات طويلة. وهناك مصلحة متبادلة في إعادة التفاعل عبر الحدود بين سورية والعراق إلى مستويات ما قبل النزاع. وهذه عملية طبيعية لمصلحة سكان المنطقة، وسيكون من الجريمة أن نتدخل فيها.

تتركز زيادة الاهتمام حالياً على تشكيل لجنة دستورية على أساس مؤتمر الحوار الوطني السوري المعقود في سوتشي في كانون الثاني/يناير. وإذا أردنا إنشاء هيئة قادرة على البقاء، التي نأمل بأن للجميع مصلحة حقيقية فيها، فإن معايير عملها تتطلب موافقة الأطراف السورية. ومثل سائر الشركاء، نريد أن نرى اللجنة قد تشكلت في أقرب وقت ممكن، ولكن في هذه الحالة سيكون من غير المجدي السعي إلى تحديد مواعيد نهائية مصطنعة، مع شروط مصطنعة يتم وضعها بشكل مصطنع. وأود أن أعرف لماذا لا نحدد مواعيد نهائية لتسوية الأزمات الأخرى، مثل التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية أو في اليمن أو

ليبيا. فدعونا هناك أيضاً نطالب بصوت عال وبقوة بتسويات فورية وبوضع مواعيد نهائية لا تتفق مع مصالح الأطراف أو الحالات التي تطورت. لكي تكون العملية ذات مصداقية يجب على جميع الأطراف الاتفاق، وذلك يستغرق وقتاً. لذلك علينا أن نتحلى بالصبر. وعلينا ببساطة أن نحترم الشركاء لا أن نطلب منهم الموافقة على ما يناسبنا أكثر مما يناسب الأطراف المشاركة مباشرة في المفاوضات.

إننا نطلب إلى زملائنا في ما يسمى المجموعة المصغّرة، التي لم يُثبت العديد من المشاركين فيها جدارتهم في مجال التسوية السورية، الامتناع عن وضع الإنذارات النهائية وممارسة الضغوط على جهود الوساطة في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أننا مستعدون للحوار، فإننا نتساءل عما إذا كانت البلدان التي ترفض حتى التحدث إلى الحكومة السورية الشرعية يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً في دعم العملية السياسية.

ويدرك السيد دي ميستورا جيداً أن روسيا قد أيدت باستمرار جهود الأمم المتحدة للتسوية بين الأطراف السورية وقد ساعدتها مراراً للخروج مما كانت تبدو مآزق لا مخرج منها. وقد أقنعنا أكثر من مرة بقدرته على اتخاذ قرارات مستنيرة على أساس خبرته الدبلوماسية الثرية. ونأمل أن تكلل زيارته إلى دمشق بالنجاح. ومع ذلك، فإننا لن نتوقف عن ترديد أن التقدم الأكثر نشاطاً نحو السلام في سورية يحتاج إلى توحيد الجهود البناءة التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات النفوذ والامتناع عن المواجهة وتنفيذ المشاريع المدمرة جيوسياسياً.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

نشكر السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته الإعلامية ونحن ممتنون لما يبذله من جهود دؤوبة في مهمة صعبة.

ونود أن نشدد على حدوث تراجع في الأشهر القليلة الماضية للنشاط العسكري في مناطق مختلفة من الأراضي السورية، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى توطيد الحكومة السورية سيطرتها، ولكن أيضاً للجهود التي تبذلها الدول الضامنة لأستانا، التي يجب عليها تعزيز اتفاقاتها إذا كان الهدف هو الحد من العنف وتيسير السلام والاستقرار في سورية. وفي هذا الصدد، نحن مسرورون لنتائج الاتفاق بين الاتحاد الروسي وتركيا بشأن محافظة إدلب، الأمر الذي سمح بإنشاء منطقة منزوعة السلاح هناك. ونرحب بحقيقة أنه على الرغم من أن الاتفاق كان سارياً حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر فقط، فإنه لا يزال سارياً وقد مكّن المقاتلين المتطرفين من الانسحاب من إدلب.

وينبغي لنا أن نؤكد أن أي عمل في مكافحة الإرهاب يجب أن يجري في إطار القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة، وذلك لضمان حماية أرواح المدنيين والعمال من مختلف الوكالات الإنسانية في الميدان. ونكرر تأكيد دعمنا لعمل المبعوث الخاص، ولمحادثاته مع الأطراف المختلفة في ما يسمى الدبلوماسية العالية المستوى. وفي هذا الصدد، سنراقب عن كثب نتائج زيارته إلى دمشق في الأيام القليلة المقبلة، وإذا لزم الأمر ستعقد رئاسة المجلس جلسة للاستماع إلى تقرير عن الجهود التي يبذلها.

ونؤكد من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع الدائر في سورية، ولذلك فإننا نرفض أي محاولة لإثارة التجزئة أو الطائفية هناك، فضلاً عن وجود القوات الخارجية دون الحصول على إذن من الحكومة السورية. بل على العكس من ذلك، من الواضح أن الحل يتطلب استمرار تنفيذ إعلان سوتشي الختامي، الذي كان هدفه الرئيسي هو إنشاء اللجنة الدستورية.

وأخيرا، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام مبدأ سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ندعو

إلى حل هذا النزاع من خلال عملية سياسية متضافرة وشاملة للجميع تقوم على الحوار ويقودها الشعب السوري ومن أجله، والتي من شأنها التمكين من التوصل إلى حل سلمي ودائم للحالة في إطار عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وتحت رعاية الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لقد أقدم ما يسمى بالتحالف الدولي اللا شرعي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وفي انتهاك صارخ جديد لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وصكوك حقوق الإنسان، على اقتراف جريمة جديدة بحق المدنيين السوريين الأبرياء بعد أن قام طيرانه الحربي يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ باستهداف المنازل السكنية في مدينة هجين السورية بمحافظة دير الزور بقنابل الفسفور الأبيض المحظورة دوليا، مما أدى إلى استشهاد وإصابة عدد من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال.

لقد بات واضحا للجميع أن هذا التحالف قد حارب كل شيء إلا الإرهاب، إذ أثبتت ممارساته أن أهدافه تتماهى مع أهداف المجموعات الإرهابية في نشر الفوضى والقتل والدمار وتحدي سلطة الدولة، ناهيك عن استمرار هذا التحالف في تقديم الدعم لتنظيم داعش الإرهابي ونقل عناصره إلى شرق نهر الفرات لتنفيذ مخططاته العدوانية في بلدي. إن الحفاظ على الحد الأدنى من مصداقية مجلس الأمن يستدعي حكما أن يباشر المجلس فورا في إجراء تحقيق دولي في هذه الجرائم والتحرك الفوري لوقفها ومنع تكرارها وإنهاء الوجود العدواني للقوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى الموجودة بشكل غير شرعي فوق الأراضي السورية، ومنع هذه القوات من تنفيذ مخططاتها الرامية إلى تقويض وحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية.

إن إنشاء تكتلات سياسية وتحالفات عسكرية لا تُدعى الحكومة السورية للمشاركة فيها هو عملية مشبوهة لا تخدم مصالح الشعب السوري، بل تتحدى الدولة السورية وتشجع على استمرار رعاية الإرهاب، إنما بغطاء سياسي. ولذلك، فإن تشكيل مجموعة بروكسل والمجموعة المصغرة وأي هياكل أخرى بدون مشاركة الحكومة السورية في هذه الهياكل السياسية، لن يساعد على إحراز أي تقدم في العملية السياسية التي يفترض بها أن تكون سورية – سورية.

سورية ليست تحت وصاية أحد على الإطلاق. ولن يكون هناك في دمشق كرزاي آخر. ولنتذكر مصير ما يسمى باجتماع أصدقاء الشعب السوري، الذي تم إحداثه بمبادرة فرنسية في مراكش في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكان هذا التجمع يضم ١٣٧ دولة آنذاك. واليوم عدد أعضائه ١٢. لقد انهار هذا التكتل لأنه لم يكن صديقا للشعب السوري، بكل بساطة. ولذلك فإن الحكومة السورية لا تعترف بأي خارطة طريق لا تشارك هي فيها ولا توافق عليها. والأمم المتحدة لا يجب أن تكون جزءا من تجمعات سياسية معادية لسورية وللحكومة السورية، لأن هذه التجمعات، بكل بساطة، يتم إحداثها وخلقها خارج إطار مجلس الأمن ومن قبل قوى سياسية ترعى الإرهاب في بلدي وفي المنطقة.

لقد اعتادت الدول التي رعت الحرب الإرهابية على بلدي، سورية، وعلى مدى السنوات السبع الماضية، على الدعوة إلى جلسات استعراضية لهذا المجلس واستغلال منابر الأمم المتحدة بشكل غير مسبوق، مئات الاجتماعات عن سورية، بعضها رسمي وبعضها غير رسمي واجتماعات أخرى يسمونها صيغة آريا وأحداث جانبية وإلى آخره، وذلك مع كل تقدم عسكري يحققه الجيش السوري في مواجهة المجموعات الإرهابية المسلحة، كل ذلك بهدف ممارسة الابتزاز والضغط السياسي على قرار الحكومة السورية السياسي ولعرقلة هذا التقدم.

واليوم، نشهد فصلا جديدا من سياسة الابتزاز تلك. فبعد الإنجازات التي تم تحقيقها في اجتماعات أستانا المتتالية وانخراط الحكومة السورية بشكل إيجابي مع مخرجات مؤتمر سوتشي، نرى كيف تداعت هذه الدول نفسها إلى محاولة خلق تجمع غير شرعي تحت مسمى المجموعة المصغرة خارج إطار مجلس الأمن لعرقلة وتعطيل إنجازات أستانا وسوتشي وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء لعرقلة العملية السياسية. وبالمناسبة، مسار سوتشي هو الوحيد الذي أنجز شيئا مهما والسبب بسيط، وهو أن الحكومة السورية جزء من مسار أستانا، ولذلك، نجح هذا المسار. ومسار سوتشي نجح لأن الحكومة السورية جزء من هذا المسار.

لقد حاولت هذه الدول أن تضفي على هذا التجمع طابعا ملائكيا من خلال الإيحاء بأن كامل أعضائه مهتمون بإيجاد حل سلمي للأزمة في بلدي. ويحق لنا التساؤل هنا: كيف يمكن لكيان يضم في عضويته دولا مولت ودربت ورعت المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية أن يدعي حرصه على حياة السوريين؟ لا أريد أن أدخل في تفاصيل ماذا فعلت هذه الدولة وتلك الدولة، كلكم تعرفون الإجابة على ذلك. وكيف يمكن لكيان يضم في عضويته دولا ارتكبت العدوان المباشر تلو العدوان على سورية أن يدعي حرصه على حياة السوريين؟ وكيف يمكن لكيان يضم في عضويته دولا زودت المجموعات الإرهابية المسلحة بالمواد الكيميائية السامة أن يدعي حرصه على حياة السوريين؟ تحدثت عن هذا الموضوع بالتفصيل بالأمس في بياني أمام اللجنة الأولى المعنية بنزع السلاح (انظر A/C.1/73/PV.8). وحددتُ من هي هذه الدولة التي أعنيها: تركيا. وكيف يمكن لكيان يضم في عضويته دولا أصدرت العديد من الفتاوى الجهادية لتبرير الإرهاب أن يدعي حرصه على حياة السوريين؟ هل تعرفون أيها السادة أن جبهة النصرة رفضت تنفيذ الاتفاق الروسي – التركي الذي انتهى أجله قبل ثلاثة أيام في إدلب؟ وهل تعرفون، وهذا طبعا ليس تعريضا بمصر، فأخي سعادة سفير مصر موجود أمامي وله كل الاحترام، أن شرعيي ما يسمى بجبهة النصرة، أصحاب اللحى، معظمهم مصريون وأتراك أرسلهم لنا مرسي؟ اليوم شرعيو جبهة النصرة يختلفون مع القيادة السياسية لجبهة النصرة حول تطبيق الاتفاق الروسي – التركي.

أصحاب اللحى يرفضون تطبيق الاتفاق الروسي التركي لأنهم يريدون استمرار سفك الدماء.

كيف يمكن لكيان يضم في عضويته دولا تحتل جزءا من أرضنا أن يدعي حرصه على الحياة السورية؟

هناك قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية وتركية فوق أراضينا، كيف هذا التحالف الذي يسمي نفسه مجموعة مصغرة أو تحالف دولي، وإلى آخره، كيف سيساعدنا وهو يحتل جزءا من أراضينا؟

كيف يمكن لهذا الكيان الذي تلطخت أيدي بعض أعضائه بدماء الشعب السوري أن يدعي حرصه على حياة السوريين؟ بدلا من التنظير أمام هذا المجلس، نريد إجابات عن هذه الأسئلة. نريد إجابات واضحة، موقفا محددا من مجلس الأمن يرفض تواجد هذه القوات العسكرية الأجنبية فوق أراضينا .موقفا يدعو إلى وقف الإرهاب ورعاية الإرهاب وتمويل الإرهاب. موقفا يحترم الحكومة السورية بدلا من الدفع باتجاه الفراغ والدولة الفاشلة وانتشار الإرهاب في كل المنطقة.

أرى لزاما علي أن أذكر البعض، من فترة لأخرى، بالفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق والتي تنص، واقتبس، على أنه ”ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما“. قد تكون تلك المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في كوكب المريخ وليس في الكرة الأرضية، لأن العالم قد نساها ولم يعد أحد يطبقها.

لقد أكدت حكومة بلدي على استعداها للتجاوب مع المبادرات التي يمكن أن تساعد السوريين في إنهاء الأزمة،

شريطة أن تحافظ هذه المبادرات على الثوابت الوطنية والمتمثلة بشكل أساسي في الحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها أرضا وشعبا، وأن يكون الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده دون أي تدخل خارجي، وأنه لا مكان للإرهاب على الأراضي السورية.

كل هذه الكلمات والعبارات الجميلة موجودة في قراراتكم حول الوضع السوري. وهي ليست من اختراع الحكومة السورية، أي، قرارات مجلس الأمن هكذا تنص، وكلكم تحدثتم عنها في بياناتكم اليوم.

انطلاقا من ذلك، فقد انخرطت الحكومة السورية بإيجابية وانفتاح في محادثات جنيف ومسار أستانا ومؤتمر الحوار الوطني السوري – السوري في سوتشي. لكن العرقلة كانت تأتي دائما من الأطراف الأخرى التي كانت ترفض الحوار وتراهن على الإرهاب والتدخل الخارجي واستباحة سيادة سورية وإضعاف مناعتها الوطنية.

واليوم استمعنا إلى زميلي المندوب الدائم لهولندا يضع مجموعة من الشروط. الوقت مبكر جدا في رأيه لإعادة الإعمار، هكذا قال. الوقت مبكر جدا لعودة المهجرين واللاجئين. الوقت مبكر جدا لرفع الإجراءات القسرية الأحادية الجانب. الوقت مبكر جدا لمعالجة الوضع الإنساني السائد في بعض المناطق الصعبة في البلد. طبعا، الوقت مبكر جدا لوضع حد للإرهاب، تحصيل حاصل.

مع ذلك، تعاطت الحكومة السورية بشكل إيجابي مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري – السوري في سوتشي المتمثلة بتشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي، لأننا نرفض الفراغ الدستوري، لأن سورية ليست دولة فاشلة، حيث قدم بلدي رؤية عملية ومتكاملة لكيفية تشكيل هذه اللجنة، اللجنة الدستورية، وولايتها وآلية عملها، وقام بتسليم قائمة الأعضاء المدعومين من الدولة السورية إلى السيد المبعوث الخاص.

ونؤكد هنا على أن إطار عمل اللجنة وولايتها محصور بمناقشة مواد الدستور الحالي، بحيث تتم هذه العملية بقيادة وملكية سوريتين، وأن يحترم المبعوث الخاص ولايته كميسر لأعمال اللجنة. كما نشدد على أنه لا يجب فرض أي شروط أو استنتاجات مسبقة بشأن عمل اللجنة والتوصيات التي يمكن أن تخرج بها. فاللجنة سيدة نفسها وذلك انطلاقا من قاعدة أن الدستور وكل ما يتصل به هو شأن سوري – سوري يقرره السوريون بأنفسهم. وبالتالي، فإننا لن نقبل بأي فكرة تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية السورية أو قد تؤدي إلى ذلك. كما نعيد التأكيد على استعدادنا للعمل النشط مع الدول الصديقة لإطلاق عمل هذه اللجنة وفقا للأسس والمحددات التي ذكرتها آنفا.

لقد رحب بلدي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مدينة سوتشي بخصوص مدينة إدلب في ١٧ أيلول/سبتمبر الماضي وذلك انطلاقاً من حرصه على عدم إراقة الدماء. وهو الاتفاق الذي كان حصيلة لمشاورات مكثفة بين سورية وروسيا وبتنسيق كامل بين البلدين. ويأمل بلدي أن يحقق هذا الاتفاق أهدافه ولا سيما من خلال التزام النظام التركي بتطبيق تعهداته بموجب الاتفاق. ونحن نؤكد على أن هذا الاتفاق هو اتفاق مؤطر زمنيا بتوقيتات محددة ويشكل جزءاً من الاتفاقات السابقة حول مناطق خفض التصعيد التي نتجت عن مسار أستانا. إن مدينة إدلب كأي منطقة في سورية ستعود حتما وقريبا جداً إلى سيادة الدولة السورية.

إن السلام المستدام في سورية يحتم انسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية، بما في ذلك القوات التركية والأمريكية والبريطانية والفرنسية والإسرائيلية، وهي قوات نعتبرها جميعها قوات احتلال يخالف وجودها على الأرض السورية ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الخاصة بسورية.

إن حكومة بلدي لم تتدخل يوماً في الشأن الداخلي لأي دولة من الدول الأعضاء ،وكانت حريصة دوماً على احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وأؤكد اليوم باسم بلدي حرصنا على إفشال جميع محاولات الاستفزاز والتصعيد والتوتر التي تستهدف علاقاتنا مع محيطنا العربي والإقليمي والدولي. وقد تجلت أولى معالم هذا الحرص في إعادة فتح معبر نصيب الحدودي مع الأردن وفي العمل على فتح المعابر الحدودية مع العراق قريبا جدا.

إن الإنجازات التي حققتها سورية وحلفاؤها في الحرب على الإرهاب أدت إلى تطورات جديدة داخل سورية وفي المنطقة يجب أخذها بعين الاعتبار في أي مداولات حول الوضع في سورية. ولقد أصبح من الضروري وقبل فوات الأوان أن تراجع الأطراف والقوى التي تدعم الإرهاب وتؤيد وتضمن استمراره مواقفها وأن تنضم إلى جهد دولي حقيقي لوقف الاستثمار في هذه الحرب الإرهابية القذرة. فدعم الإرهاب والاستثمار فيه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة والعالم على المدى القصير والمدى البعيد. لقد آن الأوان لأن يخرج البعض من حالة الانفصال عن الواقع وأن يتخلى عن آخر أوهامه ويرى الأمور بواقعية وعقلانية ويدرك بأنه لن يحصل بالسياسة على ما لم يحصل عليه بالإرهاب.

ختاما، إن بلدي ماض في نفس الوقت بالسعي للوصول إلى حل سياسي سوري – سوري يقرر فيه السوريون وحدهم مستقبلهم وخياراتهم دون تدخل خارجي وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وانطلاقاً من احترامنا لدور الأمم المتحدة في تسهيل الحوار بين السوريين، فإن حكومة بلدي قد وجهت دعوة إلى المبعوث الخاص السيد دي ميستورا لزيارة سورية خلال الأيام القادمة وذلك لإجراء مناقشات حول الجوانب المتعلقة بمهمته.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): اسمحوا لي بداية أن أتقدم منكم بالشكر الجزيل على عقد هذه الجلسة وعلى ما تبذلونه خلال فترة رئاستكم من جهد لتعزيز المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة كما أتقدم بالشكر والتقدير للسيد ستافان دي مستورا مبعوث الأمين العام الخاص إلى سورية على إحاطته الشاملة. وأود هنا أن أشيد بالجهود الحثيثة التي بذلها السيد دي مستورا ولا يزال في سبيل التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية.

لقد فشلت مقاربات الماضي في معالجة الأزمة السورية ولذلك لا بد لنا من بذل المزيد من الجهود الصادقة وبما يقدم مصلحة سورية وأهلها على كل اعتبار آخر، مما يستوجب على مجلس الأمن اليوم أن يكثف جهوده من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة، حل يحفظ وحدة سورية وتماسكها، حل يقبله كل السوريون.

لقد حرصت المملكة الأردنية الهاشمية ومنذ اندلاع الأزمة في سورية على العمل مع المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للأزمة يجنب سورية وشعبها الدمار والتهجير، ومحاصرة التداعيات الإنسانية والحد من معاناة الشعب السوري الشقيق، وظهر ذلك جليا في المساهمة في صياغة وإقرار قرارات مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سورية رقم ٢١٣٩ (٢٠١٤) ورقم ٢١٦٥ (٢٠١٤). وإن الأردن مستمر بدعم جميع الجهود متعددة الأطراف لمساعدة سورية على الوصول إلى حل سياسي ولهذا تتطلع المملكة إلى العودة إلى مسار جنيف، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤(٢٠١٥)، حفاظا على وحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها. وتهيئة للظروف المناسبة لعودة الاستقرار إليها. ولا بد من الإشارة هنا ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عودة الاستقرار إلى سورية سينعكس إيجابيا على الحل السياسي ويساهم في عودة النازحين واللاجئين وفي هذا السياق فإن إعادة فتح معبر جابر نصيب الحدودي بين الأردن وسورية هو خطوة نأمل أن تسهم في تحقيق الاستقرار وبما يؤسس للعودة الطوعية للاجئين إلى مدنهم وقراهم.

كما تؤكد بلادي في إطار حرصها إلى عودة الاستقرار إلى سورية دعمها الكامل لجهود السيد دي مستورا والأمم المتحدة للتوصل لحل لهذه الأزمة من خلال تشكيل اللجنة الدستورية السورية بالسرعة الممكنة لبدء عملية سياسية تشمل كافة الأطراف والمكونات السورية تحت إشراف الأمم المتحدة.

تستضيف بلادي مليون وثلاثمائة ألف سوري، وتجاوزت المملكة طاقتها الاستيعابية وتقوم بكل ما تستطيع لتلبية احتياجات اللاجئين ومساعدتهم رغم الضغوط الهائلة التي يفرضها عبء اللجوء على الاقتصاد الوطني. وقد بلغت كلفة استضافة اللاجئين السوريين والأزمة السورية المباشرة على المملكة منذ بداية الأزمة أكثر من ١٠ مليارات دولار أمريكي. ويشمل هذا الرقم تكلفة التعليم والصحة والكهرباء والمياه والصرف الصحي، واستهلاك البنية التحتية والكلفة الأمنية وغيرها.

ودعونا هنا نؤكد من جديد أن أزمة اللاجئين مسؤولية عالمية باعتراف الجميع، وهي بالتالي تتطلب حلا دوليا إلا أن المساعدات الدولية لم تواكب حتى الآن الاحتياجات الحقيقية،ولا بد من جهد منسق لضمان تدفق المساعدات الإنسانية داخل سورية ولدعم البلدان والمجتمعات المضيفة بما فيها الأردن، وإن المملكة إذ تشجع العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم بوصفه أمرا حتميا لتؤكد ضرورة تكاتف جهود جميع الأطراف لتحقيق ذلك من خلال إيجاد البيئة التي تسمح بالعودة الطوعية لهؤلاء اللاجئين.

إنني لعلى تمام الثقة من أنكم في مجلس الأمن تقدرون ما هو موكول إليكم من عظيم المسؤولية وجسيم الأعباء تجاه الأشقاء في سورية وما يعقده عليكم هذا البلد من آمال لتعود الطمأنينة إلى النفوس وتستقر الأوضاع وليستأنف الشعب السوري حياته الطبيعية الأمر الذي يتطلب أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لتحقيق ما هو في مصلحة الشعب السوري الشقيق، وشكرا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): السيد الرئيس، في البداية أتوجه لكم بالشكر على إتاحة الفرصة لنا اليوم لمخاطبة المجلس وشرح الموقف المصري في هذه المرحلة المهمة من تطورات الأزمة السورية كما أتوجه بالشكر للمبعوث الأممي ستافان دي مستورا على إحاطته الوافية.

لقد أكدت مصر منذ اندلا ع الأزمة على ما يكرره الجميع اليوم، وهو أنه لا حل عسكريا لتلك الأزمة وأن التسوية في سورية لن تتحقق إلا من خلال حل سياسي يحفظ لسورية سيادتها على جميع أراضيها، في إطار وطن واحد لجميع السوريين ويحقق في الوقت ذاته طموح الشعب السوري بكافة أطيافه وفئاته في الرخاء والحرية والديمقراطية.

لم تكتف مصر في هذا الصدد بتكرار هذا الموقف من خلال التصريحات والشعارات بل قمنا بترجمة ذلك إلى تحركات فعلية على أكثر من مستوى، وقمنا على مدار السنوات الماضية بالتواصل مع جميع الأطراف السورية لتسهيل التوصل إلى تسوية وبذلنا جهودا كبيرة من أجل دعم أصوات المعارضة الوطنية وإبرازها من أجل موازنة أصوات التطرف التي وجدت تمويلا ودعما من أطراف عديدة وقد نتج عن ذلك إتاحة الفرصة للسوريين لإنشاء منصة القاهرة التي أصبحت دعامة للمعارضة السورية الوطنية.

ساهمت مصر كذلك في رعاية العديد من اتفاقات التهدئة في مناطق مختلفة في سورية كما تمكنت من التوظيف الإيجابي لعضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن من أجل المساهمة في ضمان استمرار النفاذ الإنساني إلى السوريين على مدار عامين كاملين ولمختلف المناطق السورية بما في ذلك إدلب. وبذلنا جهودا مضنية من أجل الحيلولة دون تأثر الدعم الإنساني بحالة الاستقطاب التي شهدها مجلس الأمن خلال تلك الفترة وتوج

ذلك من خلال اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٩٣ (٢٠١٧) المعني بالمساعدات عابرة الحدود والذي يتأسس على مشروع أعددناه بالتعاون مع كل من السويد واليابان.

كذلك دأبت مصر منذ بداية الأزمة على التأكيد على ضرورة اقتلاع جذور الإرهاب والتطرف في سورية، وسبق أن حذرنا من خطورة التهاون مع التنظيمات الإرهابية، أو تسييس مواقف الدول في هذا الشأن أو غض الطرف عن الأطراف التي ساهمت في تحويل أجزاء من سورية إلى مرتع للإرهاب والتطرف. ولم يكن لأجزاء من سورية أن تتحول إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية ما لم يكن هناك تقصير يدعو إلى التساؤل ويحتاج إلى التفسير من قبل المجتمع الدولي في القيام بواجبه في هذا الشأن.

ولعله من المهم أن أكرر اليوم نفس هذه الدعوة لجميع الدول، لا سيما الدول الكبرى والتي يتعين أن تنحي خلافاتها وتبحث عن صيغة مناسبة للتنسيق فيما بينها للقضاء على التنظيمات الإرهابية داخل سورية وكذلك الحيلولة دون انتقالها من سورية سواء كانت جبهة النصرة أو غيرها، وأيا كانت جنسياتهم، للحيلولة دون انتقالها سواء من إدلب أو من غيرها إلى جول أخرى بالمنطقة بما في ذلك ليبيا التي لنا معها حدود مشتركة تتجاوز الألف كيلومتر.

ونحن هنا لسنا بصدد استبدال ملاذ آمن للإرهابيين ليحل محله آخر في منطقة أثقلتها النزاعات والصراعات والتدخلات الخارجية، والمنظمات والميليشيات الإرهابية .

نحن نتحدث اليوم للتأكيد على ما تقدم، وكذلك التأكيد على أنه لن يتسنى للشعب السوري الشقيق تخطي الضرر وتضميد الجراح التي لحقت ببلاده على مدار السنوات الماضية، إلا من خلال حل سياسي شامل وجامع، وعلى أن يتأسس هذا الحل على التوافق الدولي المتمثل في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ومسار عملية جنيف بقيادة الأمم المتحدة.

اليوم، وللأسف الشديد، فقد مرت عشرة أشهر على انعقاد آخر جولة تفاوضية بعملية جنيف، وهو أمر غير مقبول، فالجمود في مسار المفاوضات سيفضي بالضرورة إلى تعقيد الأزمة، ورهنها بالوضع الميداني، مما يدفع الأمور نحو المزيد من التدهور ويهدد بزيادة ضحايا الأزمة السورية، وهو أمر لا يجب السكوت عليه. وأود هنا أؤكد رفضنا رهن المسار السياسي بالتطورات الميدانية، أو الاستسلام لإغراءات أو أوهام الحل العسكري .

في هذا السياق، فإنني أعيد التأكيد على ما جاء بعناصر البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الأخير للمجموعة المصغرة الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر الماضي على هامش أعمال الجمعية العامة، والذي طالب بدعم الحل السياسي وانعقاد اللجنة الدستورية لدعم هذا الهدف في أسرع وقت ممكن .

وأود هنا أن أذكر بأن البدء بالعمل على تفعيل مسار اللجنة الدستورية، كان يستهدف في الأساس تسهيل المفاوضات السياسية من خلال التعجيل بتنشيط واحدة من السلال التفاوضية الأربع، إلا أننا للأسف نواجه في الوقت الحالي المزيد من التأخير في المسار السياسي وبالتالي التهديد بالمزيد من التعقيد للأزمة، والمعاناة للشعب السوري الشقيق. من ثم، أود في هذا الإطار أن أشدد أهمية قيام المبعوث الأممي ستافان دي مستورا بممارسة صلاحياته، والدعوة لانعقاد الاجتماع الأول للجنة الدستورية في أسرع وقت ممكن، كما أشار المبعوث الأممي نفسه، آخذا في الاعتبار أن قوائم اللجنة أصبحت مشكلة بالفعل. كما نرحب باعتزام المبعوث الأممي إحاطة مجلس الأمن أولا بأول بالتقدم المحرز في هذا الشأن، لا سيما بعد زيارته إلى دمشق.

أود في النهاية التأكيد على أن مصر ستظل ملتزمة بموقفها الداعم للشعب السوري الشقيق، وهي على استعداد لتقديم كافة أشكال الدعم للأشقاء السوريين في المرحلة المقبلة، بما في ذلك من خلال نقل الخبرات الدستورية التي يمكن الاستناد

إليها في المرحلة المقبلة، وكذلك استعدادها للقيام بمساعٍ حميدة بناءة لتقريب وجهات النظر بين كافة الأطراف الوطنية السورية في سبيل تأكيد السيادة وضمان الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وسلامة الشعب السوري الشقيق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على رئاستكم الحكيمة لأعمال المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم دوام النجاح والتوفيق. كما أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لسورية السيد ستافان دي مستورا على إحاطته القيمة، وأن أشكره أيضا على ما قام به خلال الأربع سنوات الماضية من السعي الحثيث لإيجاد مخرج لهذه الأزمة، ويؤسفني عدم تمكنه من الوصول إلى تسوية سياسية بسبب تعنت النظام السوري، وكلي أمل بأن يجد السيد دي مستورا مبتغاه، ومبتغى المجتمع الدولي خلال الفترة المتبقية في مهمته.

تدعم بلادي جميع الجهود الدولية والإقليمية المبذولة من أجل إنهاء النزاع القائم في سورية، وترى أن حل الأزمة السورية لن يكون عن طريق العمليات العسكرية ولا الأسلحة الكيميائية التي عرضت البلاد والشعب في سورية إلى أبشع أشكال الدمار، وأن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحل السياسي الذي يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وترى بلادي أن النظام السوري قد تسبب بتعنته ومماطلته واستهتاره، في إعاقة جهود الأطراف الدولية للمضي قدما في التفاوض بالجدية المطلوبة، وعطل مفاوضات جنيف التي مضت جولاتها الثمان السابقة دون تحقيق خطوات ملموسة تؤدي إلى إعادة سورية إلى وضعها السابق، كما تشارك بلادي من خلال المجموعة المصغرة للدفع ودعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام السيد ستافان دي مستورا لإيجاد مخرج سياسي لهذه الأزمة. وفي هذا الصدد نؤكد على ضرورة الإسراع في تشكيل اللجنة الدستورية للبدء في كتابة دستور سورية الجديد، ودعوة الشعب السوري كافة في الداخل والخارج لانتخاب حكومته تحت إشراف الأمم المتحدة وبشكل موثوق وشامل. وتكرر بلادي نداء المجموعة المصغرة بأن تبدأ اللجنة الدستورية في أعمالها بشكل عاجل وخلال الأسابيع القادمة، وندعو النظام السوري وجميع الأطراف إلى تغليب مصلحة الشعب السوري وعدم وضع العوائق والعراقيل أمام جهود المبعوث الأممي في تشكيل اللجنة، من أجل انتشال سورية من أزمتها الكارثية.

في العام الثامن للأزمة السورية، أثبتت بلادي اهتمامها الكبير بالواقع الإنساني المتردي في سورية، والمملكة العربية السعودية تحث المجتمع الدولي على الوقوف أمام هذا الواقع بمسؤولية أكبر، فلقد حرصت المملكة منذ بداية الأزمة على الإنسان السوري، وقامت بتقديم جميع أنواع المساعدة والدعم للشعب السوري، ومثالا على ذلك، فلقد استضافت بلادي ما يفوق المليوني سوري وقدمت لهم فرص العمل والخدمات الطبية والتعليمية، وأتاحت لمن يرغب منهم فرص الانتقال إلى مواقع أخرى. كما أن هناك في الوقت الحاضر أكثر من ١٤٠ ألف طالب وطالبة من سورية يدرسون في جامعات المملكة ومدارسها، ويحظون بكل التسهيلات والمرافق التي يحظى بها الطالب السعودي.

ولقد سعت بلادي حثيثا على توحيد صفوف المعارضة السورية عبر مؤتمري الرياض ١ و ٢، ليتسنى للمعارضة التفاوض مع النظام بما يضمن أمن واستقرار سورية ووحدتها، ولمنع التدخلات الأجنبية الهدامة. كما عملت بلادي مع شقيقاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، على تعزيز الدور العربي في حل الأزمة السورية، والوقوف إلى جانب الشعب السوري بكل الإمكانيات والطاقات الممكنة .

ترفض بلادي التدخل في سورية من قبل النظام الإيراني بأي شكل من الأشكال، ودعمه للسلطات السورية في عمليات

التهجير والتغيير الديموغرافي، وممارسة أعمال التطهير العرقي والطائفي بحق الشعب السوري. حيث يجب وضع حد لهذه الأعمال التخريبية التي تترتب عليها عواقب وخيمة، أدت إلى تدمير البنى التحتية وقتل الكثير من الشعب السوري وتشريد أبنائه. وترى حكومة بلادي أن الدور الإيراني الفعال في الأزمة السورية، يتمثل في مغادرة سورية، وسحب حرسها الثوري ومليشياتها الطائفية الآن وفورا، وترك سورية للسوريين.

وختاما، يجب أن يعي العالم أن الوقت قد حان لتغيير الواقع المحزن في سورية، وأن يعمل المجتمع الدولي بشكل جدي وحازم من أجل المضي قدما في العملية السياسية، حتى نستطيع تدارك ما يمكن تداركه، وانتشال سورية من الدمار الذي حل بها بسبب الأعمال العنجهية وغير الأخلاقية التي قام ولا زال يقوم بها هذا النظام البائس، متحججا بمكافحة الإرهاب، ومتناسيا أنه هو الذي وفر الأرض الخصبة لانتشار الإرهاب في سورية، والسماح بدخول الراعي الأكبر للإرهاب – النظام الإيراني – إلى سورية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (إيران) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر الصادق للرئاسة البوليفية للمجلس على عقد هذه الجلسة. ولا يمكن لأحد أن ينسى موقف بوليفيا القائم على المبادئ والعقلاني أو تفانيها وجهودها الدؤوبة خلال رئاستها للمجلس، مما سيبقى إلى الأبد في تاريخ المجلس. كما أشكر السيد ستافان دي ميستورا على جهوده وعلى إحاطته الإعلامية.

إن تنفيذ اتفاق إنشاء منطقة مجردة من السلاح في إدلب مستمر، ولا سيما بفضل تعاون الحكومة السورية. وبغية استعراض تلك العملية، عقد هنا في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر اجتماع وزاري للدول الضامنة لمسار أستانا. وجرى التأكيد على أنه ينبغي بذل كل الجهود من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق، وشدد بصفة خاصة على أنه من أجل الحفاظ على منطقة تخفيف التوتر في إدلب والاستفادة من ذلك الإنجاز، يجب أن يغادر جميع الإرهابيين المنطقة. كما جددت الدول الضامنة التأكيد على عزمها القوي على مواصلة مكافحة الإرهابيين.

وفيما يتعلق بالإرهابيين، فإن شيئا واحدا ينبغي أن يوضح بجلاء: على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العودة إلى بلدانهم الأصلية، ويجب التعامل مع الإرهابيين من أصل سوري وفقا للقانون السوري. وعلى أي حال، وكمبدأ في مكافحة الإرهابيين داخل سورية أو خارجها، ينبغي التقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالجماعات المعارضة المسلحة، فإن من الضروري أن تشجع جميع الدول التي لها نفوذ في هذا الشأن الجماعات على إنهاء القتال من أجل الانضمام إلى العملية السياسية. وذلك أمر بالغ الأهمية لإحراز أي تقدم في المجال السياسي.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، أعرب وزراء بلداننا عن الارتياح لكونه يقدم دعم الدولي قوي بشكل متزايد للجهود التي شرع في بذلها في إطار عملية أستانا، وتهدف إلى حل الأزمة السورية بالوسائل السياسية. وذلك أيضا تأكيد على أنه لم يكن هناك أي حل عسكري للأزمة السورية وليس لها أي حل عسكري. إننا نقدر جهود السيد دي ميستورا فيما يتعلق بإنشاء اللجنة الدستورية. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أن التدابير ذات الصلة باللجنة الدستورية ينبغي أن تنفذ وفقا للتفاهمات التي تم التوصل إليها بين الدول الضامنة لمسار أستانا والمبعوث الخاص. وتلزم المزيد من دراسة الاقتراح الذي قدم في ذلك الصدد وتعديله. وفي مشاوراتهم المقبلة في جنيف، سيناقش ممثلو الدول الضامنة لمسار أستانا تلك المسألة مع المبعوث الخاص للأمين العام.

ونشدد على أهمية إحراز تقدم في إطلاق اللجنة الدستورية. ومع ذلك، فإن ممارسة الضغط السياسي لتحديد مواعيد نهائية

مصطنعة، والخروج عن التفاهمات التي تم التوصل إليها أو أية مناورات سياسية أخرى أمور غير مقبولة وستثبت أنها تؤدي إلى نتائج عكسية. ولا يمكن تحقيق أي نجاح ولا يمكن إحراز أي تقدم باتخاذ قرارات متسرعة، أو بتجاهل الحقائق على أرض الواقع أو بالأخطاء في التقدير السياسي. وفي نهاية المطاف، فإن الحق في تحديد مستقبل سورية يعود بصورة حصرية إلى السوريين. ولذلك، ليس علينا سوى تيسير عملية سياسية بقيادة سورية وملكية سورية.

ومن العوامل الرئيسية التي يمكن أن تسهم في الحوار الوطني والتعجيل بعملية المصالحة عودة جميع اللاجئين والمشردين داخليا. ولذلك، ينبغي بذل كل الجهود لتيسير عودتهم الطوعية. وللأسف، كانت هناك محاولات للتشبيط المتعمد للاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى ديارهم. وذلك نهج غير متسم بالمسؤولية. فينبغي ألا يجبر اللاجئون والمشردون داخليا على البقاء في المكان الذي يوجدون فيه أو يمنعون من العودة إلى أوطانهم.

وتكتسي إعادة الإعمال القدر نفسه من الأهمية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا ولإطلاق عملية سياسية كبيرة. ومع أن الحكومة السورية شرعت بالفعل في عملية إعادة الإعمار، فإنه يلزم أن يقدم المجتمع الدولي إسهاما إلى البلد من أجل تمكينه من إعادة بناء جميع هياكله الأساسية. وينبغي عدم تسييس ذلك أو تأخيره أو جعله مشروطا. وتماما مثلما دعمت جمهورية إيران الإسلامية سورية في دحر الإرهابيين، فإنها أيضا ستضطلع بدور بناء في تحقيق السلام والازدهار في البلد.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالادعاءات التي أطلقتها الولايات المتحدة، لا بد لي أن اشدد على أنها لا تعكس سوى فشل سياسات ذلك البلد في سورية. فبدلا من إطلاق تلك الادعاءات، يجب على الولايات المتحدة أن تنهي احتلالها للأرض السورية وتوقف دعمها للجماعات الإرهابية.

إنني دائما أتردد في الرد على زملائنا ممثلي المملكة العربية السعودية ولكنهم، للأسف، يسيئون استخدام كل جلسة هنا في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة كفرصة لمعارضة إيران وتشجيع بعض الدول الصغيرة في المنطقة على أن تحذو حذوهم. وذلك أمر محزن للغاية بالنسبة لمنطقتنا. فقد اضطلع ذلك البلد بدور مدمر للغاية. ويعلم جميع الجالسين حول هذه الطاولة بالدور المدمر الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في المنطقة؛ وتبين الحوادث الأخيرة ذلك. وينبغي أن توقف المملكة افتراءاتها وتضليلها الإعلامي. إن الجماعات الإرهابية في سورية والعراق تربت في أحضان إيديولوجيات السعودية ومولت بدولارات النفط وسلحت بأسلحة السعودية. وعلى المملكة العربية السعودية أن تكف عن الكلام عن سورية أو وجود إيران الشرعي في البلد، الذي يقتصر على محاربة الإرهابيين الذين تساندهم الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة. فقد حدد التحديات الرئيسية التي تنتظرنا على المسار السياسي. وإذ تشرف مهمته على الانتهاء، أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق له على جهوده الدؤوبة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. وقبل تبادل آرائنا بشأن سبل المضي قدما، أود أن أقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ المذكرة المتعلقة بإدلب. لقد أدت المذكرة التي وقع عليها قبل شهر في مؤتمر القمة التركي – الروسي في سوتشي إلى استقرار الحالة في محافظة إدلب. وبفضل المذكرة، أمكن الحفاظ على مركز إدلب كمنطقة لتخفيف التوتر.

وبعد أحدث بيان أدليت به أمام المجلس بشأن الحالة في سورية (انظر S/PV.8355)، ظل يحرز تقدم كبير في تنفيذ المذكرة بشأن النقاط التالية: لقد ثبت وقف الأعمال القتالية؛ وحددت المنطقة المجردة من السلاح في إدلب؛ وأنجز سحب الأسلحة الثقيلة من المنطقة المجردة من السلاح قبل الموعد النهائي المحدد بـ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر؛ ويجري إحراز تقدم كبير بشأن انسحاب الجماعات المتطرفة من المنطقة المجردة من السلاح – ونحن نواصل جهودنا لتحقيق تلك الغاية – ونعمل بشأن طرائق تنسيق الدوريات بالترافق مع روسيا فضلا عن التدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز نظام وقف إطلاق النار واستدامته.

وجرى بفضل المذكرة، تلافي إراقة المزيد من الدماء وتفاقم المأساة الإنسانية في إدلب. وبعد تأكد عشرات آلاف السوريين من تحسن الوضع على أرض الواقع، بدأوا في العودة إلى منازلهم في إدلب. وبعد أشهر من الخوف تحسبًا لهجوم واسع النطاق، منحت المذكرة المدنيين في إدلب فرصة لالتقاط أنفاسهم وزادت من آمالهم في التوصل إلى حل سلمي. كما أثبتت المذكرة أنه يمكن معالجة الوضع في إدلب من خلال الدبلوماسية الفعالة.

ولا يزال مركز إدلب كمنطقة لتخفيف التوتر حاسماً لمنع وقوع كارثة إنسانية ولتمهيد الطريق لتقدم العملية السياسية وتهيئة الظروف اللازمة لمحاربة الإرهاب بفعالية وبما يتفق مع القانون الدولي الإنساني. وتتمثل أولويتنا الآن في اغتنام هذا الزخم لتحقيق تقدم في العملية السياسية. ومن خلال تلك المذكرة، فإننا نؤيد بقوة وبصورة نشطة جهود المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا لإنشاء اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. ونعمل عن كثب مع ضامني مسار أستانا الآخرين والسيد دي ميستورا لتحقيق هذه الغاية.

يتطلب إنشاء اللجنة الدستورية وجود هيكل متوازن وموثوق به وشامل للجميع. وهذا أمر ضروري لشرعيتها. وستكون اللجنة أساسية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد حل سياسي تفاوضي في سورية تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسيمهد عملها الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة بمشاركة جميع السوريين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون خارج البلد. إن أي محاولة لتشكيل نظام سياسي في سورية دون إمساك السوريين بزمام الأمور ستفتقر إلى الشرعية وستكون ضارة. ويجب أن يكون زمام العملية السياسية بيد السوريين وأن يقودوها بأنفسهم، وليس من قبل آخرين يقررون بالنيابة عنهم.

ونكرر دعوتنا إلى المجلس والمجتمع الدولي عموما لدعم مساعينا والتعجيل بالعملية السياسية. ومن أجل إعطاء زخم جديد للجهود الرامية إلى وضع حد للنزاع، طرحت تركيا فكرة استضافة قمة رباعية بمشاركة فرنسا وألمانيا وروسيا. ويتجلى هدفنا الرئيسي في الإسهام في الجهود الرامية إلى إيجاد تقارب في الأفكار للوصول إلى حل سياسي مستدام. وتجري الآن محادثات بين الدول الأربع لتحديد موعد وجدول أعمال تلك القمة. ونعتقد أن هذه المبادرة ستساعد في دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

لقد دخل الصراع في سورية عامه الثامن وحصد مئات الآلاف من الأرواح وأدى إلى التشريد القسري للملايين داخل وخارج الحدود السورية. وهناك حاجة ماسة لبذل جهود متضافرة لإنهاء هذه المأساة الإنسانية الهائلة والوفاء بالتطلعات المشروعة للشعب السوري وتمهيد الطريق لتحقيق السلام الدائم. وستواصل تركيا بذل جهودها من أجل التوصل إلى حل سياسي قابل للاستمرار في سورية، حل يملكه ويقوده السوريون على أساس وقف دائم لإطلاق النار على أرض الواقع، يسمح بالقيام بعملية سياسية ذات مغزى. وقد حان الوقت لأن يلقي مجلس الأمن بثقله وراء الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية.

أخيراً، فإنني لا أعتبر ممثل النظام نظيرا شرعيا لي. ولذلك، فإنني لن أُعلي من شأن اتهاماته الوهمية بالرد عليها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شولتس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص على إحاطته الإعلامية الشاملة. وبالطبع، من السابق لأوانه جدا أن نودعه الآن، ولكن اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق لجهوده السلمية الدؤوبة طوال هذه السنوات. إنه لمن دواعي الأسف الشديد أن نحيط علما بحقيقة انتهاء مهمته قريبا.

أخذت ألمانيا الكلمة، على غرار الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية، بوصفها عضوا في المجموعة المصغرة المعنية بسورية. وسأعرض ثلاث نقاط موجزة عن الوضع في إدلب والعملية السياسية واللاجئين.

وإذ أبدأ بإدلب، فإننا نرحب بنجاح اتفاق إدلب الذي توصلت إليه تركيا وروسيا حتى الآن في منع شن هجوم عسكري كامل من قبل النظام السوري، وهو ما كان يمكن أن يؤدي إلى وقوع كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وفي الوقت نفسه، ندعو روسيا وإيران، باعتبارهما ضامنين لمسار أستانا إلى جانب تركيا، إلى ضمان استمرار احترام وقف إطلاق النار بالكامل من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك النظام السوري. ونتوقع منهما متابعة التزامها وضمان حماية المدنيين والبنية التحتية، بالإضافة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستمر ودون عوائق.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، كما أكد الأمين العام غوتيريش، فإنه مع سريان باتفاق إدلب الآن، يجب على المجتمع الدولي أن ينتهز الفرصة للمضي قدما بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وبخلاف ذلك، لن يكون خفض التصعيد العسكري مستدامًا. ونحن بحاجة إلى اغتنام الفرصة على وجه السرعة لإحراز تقدم في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وقد حان الوقت للشروع في العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام وذي مصداقية وشامل للجميع في سورية، وفقًا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ولذلك، تؤيد ألمانيا تمام التأييد جهود المبعوث الخاص وولايته الواضحة المتعلقة بتشكيل لجنة دستورية في أقرب وقت ممكن، كما دعا إلى ذلك أعضاء المجموعة المصغرة في بيانهم المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر. ويجب احترام ولاية المبعوث الخاص الواضحة المتعلقة بتشكيل لجنة دستورية ذات مصداقية وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، يجب على روسيا والنظام السوري الوفاء بالتزاماتهما التي تعهدا بها في سوتشي. ويشمل ذلك احترام حقيقة أن من صلاحيات المبعوث الخاص وحده اختيار أعضاء اللجنة المستقلين. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي محاولات للتلاعب بهذه العملية أو تقويضها. فمن شأن ذلك أن يعرض مصداقيتها وشرعيتها للخطر، وبالتالي أي إمكانية للتوصل إلى حل سياسي يتفق مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحن نتطلع إلى التقرير المقبل المقدم من ستافان دي مستورا إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز.

أخيرا، أريد أن أعرض أفكاري حول اللاجئين وإعادة الإعمار. إننا نسمع هذه الأيام مراراً اقتراحات من روسيا وإيران والنظام السوري بأن الوقت قد حان لعودة اللاجئين وإعادة الإعمار. ودعوني أقول، أولا، إن ألمانيا قدمت مساهمات كبيرة للغاية في تخفيف معاناة الشعب السوري من خلال تمويل المساعدات الإنسانية، وسنواصل القيام بذلك.

وبخصوص عودة اللاجئين، من المؤكد أن ألمانيا أيضا تدعم عودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، ولكن شريطة أن تكون الظروف ملائمة لذلك. ويحتاج اللاجئون السوريون إلى ما هو أكثر من الحجارة والأسمنت والجرافات، إنهم بحاجة إلى ضمانات بالسلامة والتغيير السياسي في سورية لكي يتمكنوا من البدء في رؤية مستقبل لأنفسهم في البلد الذي اضطروا إلى الفرار منه. ويجب أن تكون العودة طوعية وآمنة وكريمة وفقا للمعايير الدولية.

وبوصف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي المؤسسة الرئيسية للتعامل مع اللاجئين، فإنه يجب عدم تجاوزها. وهي على أهبة الاستعداد لتيسير العودة على نطاق واسع بمجرد إزالة العقبات الكثيرة وتوفير الضمانات اللازمة. ونحن نتفق تمامًا مع مفوضية اللاجئين على أن أكبر عائق فوري أمام عودة واسعة النطاق هو انعدام الأمان في سورية. ويحتاج العائدون إلى أكثر من الحماية من النزاع المسلح؛ إنهم بحاجة لأن يكونوا في مأمن من الاضطهاد السياسي أو الاعتقالات التعسفية أو نزع الملكية.

بالتأكيد، تحتاج سورية إلى إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي، ولكن كما أكدنا نحن والاتحاد الأوروبي مرات عديدة، فإننا لن نجري مناقشة مجدية بشأن إعادة البناء إلا إذا رأينا تقدما واضحا لا رجعة فيه في العملية السياسية. ولن نستثمر في الحرب والفساد، ولن نبني على رمال متحركة. إن ما نحتاجه هو انتقال سياسي يمهد الطريق لعملية مجدية لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، الذي طلب الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أعتذر عن طلب الكلمة مرة ثانية، لكنني سأكون مختصرا هذه المرة. لقد أبرزت في بياني العيوب السياسية التي تشوب هيكلية المجموعة المصغرة، لكنني الآن أود أن أوضح أن هناك عيبا أخلاقيا في هذه الهيكلية، يتمثل في وجود النظام السعودي المتخلف حضاريا وعقلانيا في عضويتها.

ودعوني أسلط الضوء على بعض الأمور التي وردت في بيان السفير السعودي. أولا، طالب في بيانه بكتابة دستور جديد لبلدي، والمثل العربي يقول إذا بُليتم بالمعاصي فاستتروا. أنتم تعرفون أن السعودية لا يوجد لها دستور وليس لديها برلمان، ولا اسم للبلد حتى، اسم البلد هو منسوب للعائلة الحاكمة، يعني عندما تقولون المملكة العربية السعودية كأنكم تقولون الجمهورية الماكرونية في فرنسا ومملكة تريزا ماي في بريطانيا والولايات المتحدة الترامبية، هذا هو الاسم الحالي، البلد ليس له اسم.

ثانيا، إن نظاما يخطف ويحتجز رئيس حكومة دولة أخرى ويسجن أمراءه ورجال أعماله حتى يدفعوا الخوة، هو نظام غير جدير بالاحترام. إن نظاما يخفي معارضا له، وهو أساسا من الاستخبارات السعودية وعمل في واشنطن العاصمة سنوات طويلة وكان اليد اليمنى لوزير الخارجية الحالي، اسمه خاشقجي – أنا متأكد لم يسمع به أحد – ويحتجزه في قنصلية بلده باسطنبول ولا أحد يعرف مصيره حتى الآن، هو نظام لا يحق له الحديث عن القانون وعن آلام الآخرين. لأن رائحة الفضائح تفوح منه ومن أفعاله.

ثالثا، تحدث السفير السعودي عن وجود إرادة لدى نظام بلده لمساعدة الشعب السوري، متجاهلا أن النظام السعودي هو المسؤول الأول عن نشر الإرهاب التكفيري الوهابي في أفغانستان والعراق وسورية ولبنان والأردن ومصر وليبيا ونيجيريا وجنوب شرق آسيا.

رابعا، إن نظاما يسفك الدماء في اليمن ويتحالف مع إسرائيل لقتل القضية الفلسطينية ويدفع بسخاء لشراء ذمة من يحميه، ليس نظاما يستحق أن يسمح له مجلس الأمن بمخاطبته في معرض الحديث عن قضايا إنسانية وسياسية تتعلق ببلدان أخرى، في هذا المجلس. القائمة تطول ولكنني أتوقف هنا، سيدي الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية الذي طلب الإدلاء ببيان إضافي.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): إذا جاءت الحقيقة يهرب الدجالون. لم أكن أريد، السيد الرئيس، أن آخذ

من وقتكم الثمين قسطا للرد على المهاترات التي أبداها زميلي ممثل الجمهورية العربية السورية. أولا، لأنني أتعاطف معه شخصيا، وثانيا لأنني أتعاطف مع الشعب السوري الشقيق، الذي يعاني ما يعانيه بسبب قادته وساسته. ولكن النظام السوري وممثلي النظام السوري، هم آخر من يحق لهم أن يتحدثوا عن الأخلاق وعن الممارسات وغير ذلك من التهم التي كالها ممثل سورية. فهو يتحدث عن اختفاء صحفي وينسى آلاف الصحفيين الذين ما زالوا مختفين في السجون السورية وغيرهم ممن غيبوا وغيرهم ممن قتلوا من دون أن يعرف مصيرهم – آلاف بل عشرات الآلاف.

يتحدث عن المملكة العربية السعودية باعتبارها مسؤولة عن مشكلات العالم، شرقا وغربا، ولم يبق إلا أن يقول أن التسونامي الذي ضرب إندونيسيا مؤخرا كان نتيجة لعمل من المملكة العربية السعودية، في حين أننا نعلم علم اليقين أن نظامه هو الذي أتاح الفرصة للإرهاب لكي يأتي إلى سورية ويهدد المنطقة بشكل كامل. هذا النظام ليس له الحق الأخلاقي في الحديث عن ما تحدث عنه لأن سجله حافل بالمعاصي المستترة وغير المستترة وقد رأيناها في كل مكان وفي كل محفل.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أردت أن آخذ الكلمة مرة أخرى لإثارة النقاط التالية. إنه لأمر جيد أنه بمقدورنا، بموجب المادة ٣٧، أن نستمع لبيانات دول أعضاء في الأمم المتحدة، غير ممثلة حاليا في مجلس الأمن. غير أنني أعتقد حقا بأنه ينبغي للوفود التي تتكلم بموجب المادة ٣٧ أن تتكلم وفق بند جدول الأعمال قيد النظر. وقد كان بند جدول الأعمال اليوم هو الجمهورية العربية السورية. فالحالة في الجمهورية العربية السورية مزرية بما فيه الكفاية. ولا أعتقد أن من الصواب أن يستخدمه بعض الممثلين على هذا الجانب الذين تكلموا وفقا للمادة ٣٧ سعيا إلى تحقيق مآرب شخصية أو وطنية ضد دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة.

فالحالة سيئة بما فيه الكفاية في سورية، وذلك يستحق اهتمامنا الكامل. يجب علينا أن نعمل كمجلس، بدعم من كامل الدول الأعضاء، من أجل دعم الأمين العام ومبعوثه الخاص. ونحن لا نحتاج إلى محاضرات من بلدين فعلا أكثر من أي بلد آخر للإسهام في الحالة المزرية في سورية. وعليه، فإنني آمل أنه عندما تطلب الدول الأعضاء أن تتكلم وفقا للمادة ٣٧ في المستقبل – ونريد أن ندعوها للقيام بذلك لكل أسباب الشفافية والانفتاح التي نؤيدها جميعا – أن تلتزم بجدول الأعمال قيد البحث.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن تأييدي التام للبيان الذي أدلت به ممثلة المملكة المتحدة للتو، وأن أضيف أن ذلك يأتي، بصفة خاصة، من نظام دفع سلوكه واستخدامه للأسلحة الكيميائية الملايين من مواطنيه إلى الفرار كلاجئين، فذلك البيان فظيع، سواء أدلي به هنا في المجلس أو في أي مكان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم أكن أعتزم أخذ الكلمة كذلك، غير أن زميلي لم يتركا لي خيارا آخر. نعم، المادة ٣٧ بطبيعة الحال مادة هامة، ونحن ملزمون بالتقيد بجدول أعمال الجلسة المحدد الذي نناقشه، غير أن الإصرار على أنه لا يحق لممثل بلد متأثر بصورة مباشرة ببند جدول الأعمال الذي نناقشه اليوم في التعبير عن رأيه في الحالة، وفي نشوئها، وفي الحالة الراهنة والمستقبلية وفقا لرؤية بلده، يبرهن على عدم احترام للممثل الشرعي لذلك البلد. وأود أن أوضح ذلك للمجلس مرة أخرى،على الرغم من أنه ليس سرا. إننا نعلم تماما أن البلدين اللذين أدليا ببيانين للتو لا يحترمان الممثلين الشرعيين للحكومة السورية – وفوق ذلك، فإن موقفهما تجاههم يفتقر تماما إلى الاحترام.

فلنمنح البلدان التي ندعوها للمشاركة هنا بموجب المادة ٣٧ حق الإعراب عما تعتبره أساسيا بشأن بند جدول الأعمال

الذي نناقشه اليوم. وبالمناسبة، إنني لا أرى أي انحراف عن المسائل التي نناقشها اليوم في البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الجمهورية العربية السورية. لعله لم يرق للبلدين اللذين أخذا الكلمة للتو شيئا قاله، غير أن هذه واحدة من الحالات التي ينطبق فيها القول المأثور ''الحقيقة مؤلمة''.

وأقترح على البلدين اللذين يتكلمان بحماس تأييدا للتقيد بالنظام الداخلي وجدول أعمال جلستنا، أن ينصتا بعناية شديدة إلى للكلمات التي سمعناها اليوم، ليس من ممثل الجمهورية العربية السورية فحسب، بل من العديد من الوفود الأخرى. فهي تبين أن آراءنا فيما حدث وما يحدث وما قد يحدث في سورية آراء متباينة، وذلك أقل ما يمكن أن يقال. لقد دعونا – في بياننا – البلدان، بما فيها تلك التي عارضتنا اليوم، إلى تنحية خلافاتها جانبا والعمل معا حتى نتمكن، في النهاية، من التوصل إلى تسوية سياسية في سورية، وهو ما نريده جميعا بشدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان قصير – وأنا على يقين من أنه سيكون الأخير – بشأن الطريقة التي تترأس بها بوليفيا مجلس الأمن.

إننا متفقون على أنه يجب أن تُبقي الدول ملاحظاتها في إطار جدول الأعمال الذي يعقد الاجتماع من أجله. وللأسف، لا يراعى ذلك في كثير من الحالات، ويمكنني أن أذكر عدة أمثلة. عندما نتكلم عن قضية فلسطين، تتحدث بعض الدول عن مسائل أخرى. مع ذلك، وبالنسبة لهذه الرئاسة، فإن جميع الدول الأعضاء سواسية. وهذه الرئاسة لن تقاطع أي دولة أبدا أثناء كلامها لأننا نعتقد أن الدولة تعرف ما تتكلم عنه ولها كل الحق في التعبير عن نفسها بأقصى درجات الحرية في مجلس الأمن. وعليه، فما دمنا نترأس مجلس الأمن، هكذا سيكون تصرفنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.